



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول  
أوابك



التقرير الربع السنوي حول

# الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر

2024





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول  
أوابك

# التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الثالث - تموز / يوليو - أيلول / سبتمبر  
2024

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

والمشرف على إدارة الاعلام والمكتبة

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

خبير اقتصادي

إعتماد

المهندس جمال عيسى اللوغاني

الأمين العام





## تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" الرامية نحو رصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال صناعة الطاقة في الدول الأعضاء التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية، والذي يغطي الربع الثالث من عام 2024.

يتناول الجزء الأول من التقرير التطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما الجزء الثاني، فيستعرض التطورات في أسواق النفط العالمية، وعلى وجه الخصوص أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. ويُخصص الجزء الثالث لمتابعة آخر التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة. ويستعرض الجزء الرابع التطورات في الهيدروجين كوقود للمستقبل.

فيما خصص الجزء الخامس لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تداعيات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما الجزء السادس فيتناول التطورات المتعلقة بتغير المناخ، ويتناول الجزء السابع الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض الجزء الثامن والأخير من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على الدول الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

جمال عيسى اللوغاني



رقم الصفحة	قائمة المحتويات
8	<b>أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية</b>
11	1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة
12	2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة
12	<b>ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية</b>
12	1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية
12	أ. الأسعار الفورية للنفط الخام
16	ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام
18	ج. أسعار بعض المنتجات النفطية
18	- أسعار الغازولين الممتاز
20	- أسعار زيت الغاز
21	- أسعار زيت الوقود
21	2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2024
21	أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق
21	الإمدادات النفطية العالمية
23	إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها
23	- دول أوبك
23	- دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون
24	إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون
26	- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وتطور عدد الحفارات العاملة
29	- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
30	<b>الطلب العالمي على النفط</b>
32	- الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
33	- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
36	<b>مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة</b>
36	- المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
38	- المخزون التجاري العالمي
38	- المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)
39	- المخزون الاستراتيجي
39	- إجمالي المخزون العالمي
41	<b>ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط</b>
41	- العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)
41	- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة
42	- نشاط المضاربات

رقم الصفحة	قائمة المحتويات
42	<b>3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية</b>
42	أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية
46	ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية
47	ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية
48	<b>4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية</b>
<b>53</b>	<b>ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة</b>
<b>56</b>	<b>رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل</b>
<b>64</b>	<b>خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية</b>
64	1. تمديد مجموعة دول أوبك+ التخفيضات الإضافية الطوعية على الإنتاج
66	2. انخفاض عدد الناقلات التي تعبر البحر الأحمر في عام 2024
67	3. اضطرابات الإمدادات النفطية الأمريكية بسبب موسم الأعاصير
<b>69</b>	<b>سادساً: التطورات المتعلقة باتفاقية تغير المناخ</b>
69	1. دور التغير المناخي في زيادة نشاط الأعاصير
70	2. الانعكاسات المحتملة لتغير المناخ على الطاقات المتجددة
71	3. انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أعلى مستوياتها على الإطلاق
<b>73</b>	<b>سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك</b>
73	1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
74	2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء
75	3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء
<b>76</b>	<b>ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب</b>
76	1. أسعار النفط الخام
77	2. الإمدادات النفطية العالمية
77	3. الطلب العالمي على النفط



رقم الصفحة	قائمة الأشكال
11	الشكل (1) التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية
14	الشكل (2) المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك
15	الشكل (3) المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس الأمريكي
16	الشكل (4) المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء
20	الشكل (5) المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية
22	الشكل (6) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
24	الشكل (7) التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية
27	الشكل (8) أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة
28	الشكل (9) أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر مريح
29	الشكل (10) متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
30	الشكل (11) تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية
31	الشكل (12) التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط
38	الشكل (13) تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة
40	الشكل (14) تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
52	الشكل (15) التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية
53	الشكل (16) الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة
54	الشكل (17) التغيير في تدفقات الاستثمارات في الطاقة المتجددة
55	الشكل (18) المسارات المتوقعة لتحقيق هدف مضاعفة الطاقة المتجددة 3 مرات بمعدل نمو سنوي مركب ثابت
57	الشكل (19) الطلب العالمي على الهيدروجين وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية
58	الشكل (20) مصادر إنتاج الهيدروجين
60	الشكل (21) تكلفة إنتاج الهيدروجين بأنواعه
61	الشكل (22) تجارة الهيدروجين منخفض الانبعاثات وفقاً للمناطق الجغرافية
62	الشكل (23) التدفقات التجارية المحتملة للهيدروجين منخفض الانبعاثات بناء على المشروعات المعلنة
67	الشكل (24) بعض مسارات الشحن التجارية، (10 أكتوبر 2024)
74	الشكل (25) مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدره للدول الأعضاء في أوبك
75	الشكل (26) مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدره للدول الأعضاء في أوبك

رقم الصفحة	قائمة الجداول
11	<b>الجدول (1)</b> تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية
13	<b>الجدول (2)</b> متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية
19	<b>الجدول (3)</b> المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية
22	<b>الجدول (4)</b> تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
28	<b>الجدول (5)</b> متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة
31	<b>الجدول (6)</b> تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية
33	<b>الجدول (7)</b> تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
35	<b>الجدول (8)</b> تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
40	<b>الجدول (9)</b> تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي
45	<b>الجدول (10)</b> تطور صافي واردات وصادرات (النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
45	<b>الجدول (11)</b> تطور صافي واردات وصادرات (المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند
52	<b>الجدول (12)</b> تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية
65	<b>الجدول (13)</b> مستويات إنتاج النفط الخام المستهدفة لدول أوبك+ المشاركة في إعلان التعاون
66	<b>الجدول (14)</b> خطة تعويض فائض الإنتاج للعراق وكازاخستان
73	<b>الجدول (15)</b> التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء



## أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

ظل أداء الاقتصاد العالمي مستقراً خلال الربع الثالث من عام 2024، تزامناً مع تحسن اتساق النشاط الاقتصادي مع الناتج المحتمل في الاقتصادات المتقدمة وهو ما ساهم في استمرار التراجع في معدلات التضخم – وإن كانت الضغوط السعرية ما زالت موجودة في بعض الاقتصادات، كما أن تضخم أسعار الخدمات لا يزال مرتفعاً في كثير من الاقتصادات. ومع اقتراب معدلات التضخم من مستهدفات البنوك المركزية الرئيسية، قامت تلك البنوك بالتوجه نسبياً نحو إنهاء سياساتها التضخيمية التي بدأت في شهر مارس 2020، من خلال خفض أسعار الفائدة، مما قد يساعد في تخفيف الضغوط على اقتصادات الأسواق الناشئة، مع تعزيز عملاتها مقابل الدولار وتحسن الأوضاع المالية.

ورغم استقرار نمو أداء الاقتصاد العالمي، إلا أنه حمل في طياته بعض التباين في التطورات على مستوى الاقتصادات العالمية منفردة. حيث تم رفع التوقعات الخاصة بالاقتصاد الأمريكي لتعويض التخفيضات في التوقعات الخاصة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى، ولا سيما الدول الأوروبية. وبالمثل، ففي الاقتصادات النامية والناشئة، أدت حالات تعطل إنتاج السلع الأولية وشحنها – خاصة النفط – في ظل التوترات الجيوسياسية، فضلاً عن الظواهر المناخية المتطرفة، إلى تخفيض التوقعات بشأن آفاق النمو الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ومنطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وفي المقابل، ارتفعت التوقعات الخاصة بالدول الآسيوية الناشئة، في ظل طفرة الطلب على أشباه الموصلات والإلكترونيات، مدفوعة باستثمارات كبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي.

وفي هذا السياق، واصل أداء الاقتصاد الأمريكي نموه خلال الربع الثالث من عام 2024 بدعم رئيسي من قوة الإنفاق الاستهلاكي الذي يمثل أكثر من ثلثي النشاط الاقتصادي، تزامناً مع الارتفاع في الأجور وأسعار الأصول، فضلاً عن ارتفاع الاستثمار التجاري، وانخفاض أسعار الفائدة. أما الاقتصاد الصيني فقد حقق نمواً بأقل وتيرة مسجلة منذ أوائل عام 2023 بلغت حوالي 4.6% على أساس سنوي، متأثراً بضعف الطلب المحلي – لا سيما مبيعات التجزئة – وسط تباطؤ نمو الصادرات وسوق العقارات المتدهور الذي يظل يشكل تحدياً كبيراً لإنعاش النمو، في حين تلقى دعماً من بيانات الناتج الصناعي ومبيعات التجزئة الأفضل من المتوقع في شهر سبتمبر 2024 الذي شهد إعلان الصين عن سلسلة من تدابير التحفيز النقدي والمالي – هي الأكبر منذ جائحة فيروس كورونا.

وحقق اقتصاد منطقة اليورو نمواً أقل من المتوقع، متأثراً بضعف الاقتصاد الألماني – الأكبر في منطقة اليورو – في ظل ركود صناعي كبير وضعف الاستثمار وتراجع ثقة المستهلكين.

تجدر الإشارة إلى أن الأسواق المالية العالمية شهدت انهياراً حاداً في الخامس من شهر أغسطس 2024، حيث انخفض مؤشر نيكاي 225 الياباني بأكثر من 12% مسجلاً أسوأ أداء يومي له منذ أكتوبر 1987، وانخفض مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بأكثر من 3% وخسر 1.3 تريليون دولار من قيمته، وخسر مؤشر داو جونز 1000 نقطة خلال نفس اليوم، كما شهدت مؤشرات أسواق المال الأوروبية والعربية خسائر بنسب متفاوتة في مستوياتها. ويعزى هذا الانهيار إلى ثلاثة عوامل رئيسية، وهي: أولاً، تنامي المخاوف بشأن إمكانية حدوث ركود للاقتصاد الأمريكي في حالة استمرار أسعار الفائدة المرتفعة لفترة طويلة من الوقت، وذلك عقب صدور بيانات سوق العمل التي أظهرت ارتفاع معدل البطالة إلى 4.3% وهو أعلى مستوى منذ أكتوبر 2021. ثانياً، رفع البنك المركزي الياباني لسعر الفائدة على الين إلى 0.25% للمرة الأولى منذ 17 عام وهو ما تسبب في حدوث اضطراب حيث كان المستثمرين يقترضون من البنوك اليابانية بفائدة صفرية وذلك لاستثمار تلك الأموال في شراء عملات أخرى أو أصول أجنبية ذات عوائد أعلى. ثالثاً، التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط. وقد دفعت هذه العوامل الثلاثة مخاوف المستثمرين إلى مستويات مرتفعة، لتزيد عمليات البيع في أسواق المال العالمية تجنباً للمخاطر.

يذكر أنه، على الرغم من استمرار التوترات الجيوسياسية، فإن حجم التجارة العالمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لم تتأثر بشكل كبير. ومع ذلك، بدأت تظهر علامات التباعد الجيوسياسي، مع زيادة حجم التجارة داخل التكتلات الجيوسياسية بدلاً من زيادتها فيما بينها. وعليه يمكن أن ينشأ مشهد تجاري عالمي أكثر تفتتاً إذا استمرت التوترات الجيوسياسية في التطور بطريقة مماثلة لتلك التي حدثت أثناء الحرب الباردة، مما يقلل مرونة سلاسل الإمدادات العالمية، ويزيد تكاليف التمويل، ويعطل تدفقات رأس المال عبر الحدود، ويخفض كفاءة السوق، ويبطئ نقل المعرفة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية والناشئة، ويزيد من تكلفة التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

واستمراراً لسعي مجموعة أوبك+ نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمراً ضرورياً لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل استمرار تنامي التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، قررت دول أوبك+ التي أعلنت



سابقاً في شهري أبريل ونوفمبر 2023 عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، تمديد تلك التخفيضات البالغة 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية شهر ديسمبر 2024، وبعد ذلك سيتم التخلص التدريجي من هذه التخفيضات على أساس شهري اعتباراً من 1 يناير 2025، مع المرونة في إيقاف أو عكس تلك التعديلات حسب الضرورة، وإعادة التأكيد على الالتزام بتعويض كامل حجم الإنتاج الزائد عن المستهدف بحلول شهر سبتمبر 2025.

ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2024، إلى أن المخاطر المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي تميل نحو التطورات السلبية، في ظل ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات. حيث قد يؤدي حدوث تقلبات مفاجئة في الأسواق المالية – على غرار ما حدث في أوائل شهر أغسطس – إلى تشديد الأوضاع المالية، والتأثير سلباً على الاستثمار والنمو، ولا سيما في الاقتصادات النامية نظراً لأن احتياجاتها الكبيرة إلى التمويل الخارجي على المدى القريب قد تدفع تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج محدثة حالة من المديونية الحرجة. وأرجع صندوق النقد الدولي استمرار الاضطرابات في عملية تراجع معدل التضخم، إلى حدوث ارتفاعات حادة جديدة في أسعار السلع الأولية في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية، وهو ما يمكن أن يحول دون قيام البنوك المركزية بتيسير السياسة النقدية، ومن شأنه أن يفرض تحديات كبيرة على سياسة المالية العامة والاستقرار المالي. كما أوضح أن حدوث انكماش أعمق أو لفترة زمنية أطول من المتوقع في قطاع العقارات في الصين، من شأنه أن يضعف معنويات المستهلكين ويُحدث تداعيات سلبية نظراً لدور الصين الأكبر في التجارة العالمية. ويمكن لتشديد السياسات الحمائية أن يؤدي إلى تفاقم التوترات التجارية، والحد من كفاءة الأسواق، وزيادة تعطل سلاسل الإمدادات.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى، سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التوقعات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي في عام 2024 بمعدل 3.2%، وهو نفس مستوى التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق. في حين تشير التوقعات إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.2% في عام 2025، وهو مستوى أقل بشكل طفيف من التوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 3.3%، كما يوضح الجدول (1) والشكل (1).



### الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2024 - 2025)، (%)

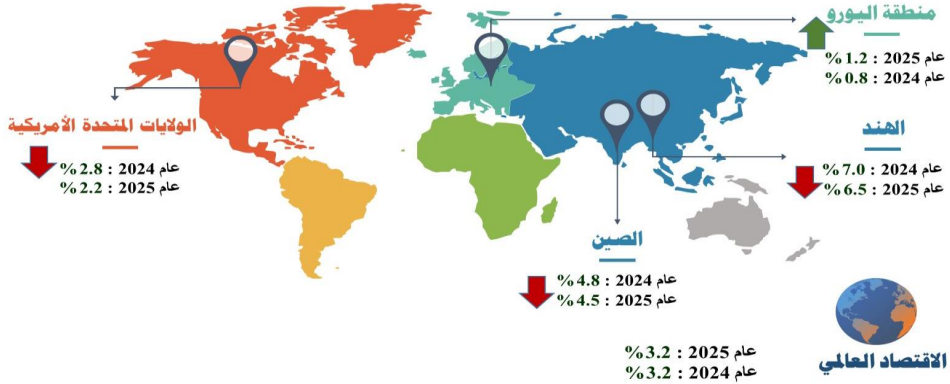
التغير في التوقعات الأولية		التوقعات الأولية يوليو 2024		التوقعات الأولية أكتوبر 2024		
2025	2024	2025	2024	2025	2024	
(0.1)	-	3.3	3.2	3.2	3.2	العالم
-	0.1	1.8	1.7	1.8	1.8	الاقتصادات المتقدمة
0.3	0.2	1.9	2.6	2.2	2.8	الولايات المتحدة
(0.3)	(0.1)	1.5	0.9	1.2	0.8	منطقة اليورو
-	0.4	1.5	0.7	1.5	1.1	المملكة المتحدة
0.1	(0.4)	1.0	0.7	1.1	0.3	اليابان
-	(0.2)	4.5	5.0	4.5	4.8	الصين
-	-	6.5	7.0	6.5	7.0	الهند
(0.2)	0.9	2.4	2.1	2.2	3.0	البرازيل
(0.2)	0.4	1.5	3.2	1.3	3.6	روسيا

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2024، وآفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2024.

### الشكل (1)

التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية الرئيسية، (2024 - 2025)، (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي يوليو 2024، وآفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2024.

### 1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التوقعات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2024 بمعدل 1.8% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 1.7%، ويعكس الارتفاع في التوقعات



إلى حد كبير صلابة الاقتصاد الأمريكي الذي يتوقع نموه بمعدل 2.8% وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 2.6%. مما حد من الأثر السلبي لتوقع تراجع معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو إلى 0.8% وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 0.9% بسبب ضعف الاقتصاد الألماني – الأكبر في المنطقة. ويتوقع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة إلى 1.1%، بينما يتوقع تراجع معدل نمو الاقتصاد الياباني إلى 0.3%، كما يوضح الجدول (1).

## 2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تراجعت توقعات معدل نمو اقتصاد الصين في عام 2024 إلى 4.8% مقابل التوقعات السابقة البالغة 5%، مع استمرار ضعف قطاع العقارات. واستقرت التوقعات في الهند عند معدل نمو 7% انعكاساً لقوة الطلب المحلي. في حين ارتفعت بمعدل 0.8% في البرازيل بفضل استمرار ارتفاع الاستهلاك في ظل التحفيز المالي. أما الاقتصاد الروسي فيتوقع نموه بمعدل 3.6% في عام 2024 وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 3.2%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الاستثمار والاستهلاك الخاص بدعم من نمو الأجور في سوق العمل.

## ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتفصيل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

### 1. التطورات في الأسعار الفورية والأجلة للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

#### أ. الأسعار الفورية للنفط الخام

شهدت الأسعار الفورية للنفط الخام تبايناً في اتجاهاتها خلال الربع الثالث من عام 2024، حيث ارتفعت في شهر يوليو بدعم رئيسي من الطلب الموسمي القوي على النفط، وانخفاض توافر شحنات التحميل الفوري من الخامات الخفيفة الحلوة في الأسواق الفورية – بما في ذلك في حوض المحيط الأطلسي، وتزايد عمليات الشراء من قبل مصافي التكرير الأوروبية، فضلاً عن الانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام ومخزونات الغازولين الأمريكية، مع ارتفاع هوامش التكرير في آسيا وساحل الخليج الأمريكي – لا سيما منتجات التقطير الخفيفة والمتوسطة. يأتي ذلك قبل أن تتخفف

الأسعار الفورية للنفط الخام خلال شهري أغسطس وسبتمبر متأثرة بتزايد عمليات بيع العقود في الأسواق الأجلة للنفط الخام، والتوقعات السلبية بشأن سوق النفط الخام في الأمد القريب، وضعف هوامش التكرير في جميع المراكز الرئيسية - بما في ذلك هوامش المقطرات المتوسطة في آسيا والمحيط الهادئ، فضلاً عن تباطؤ الطلب خلال موسم صيانة المصافي، وزيادة توافر النفط الخام الخفيف الحلو في حوض المحيط الأطلسي.

**وبشكل عام**، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 6.5 دولار/برميل، أو ما يعادل 7.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى حوالي 78.8 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 10.1% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ويوضح **الجدول (2) والشكل (2)**، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2023 - 2024).

## الجدول (2)

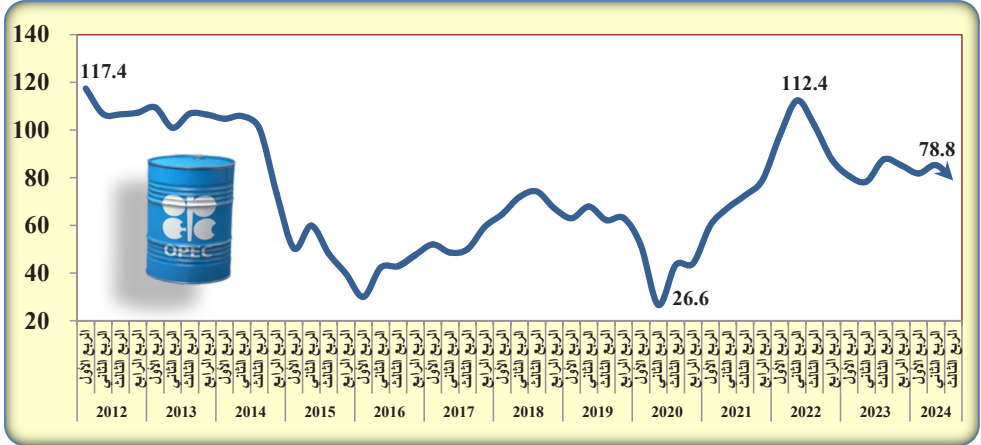
متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس  
وبعض الخامات العربية، (2023 - 2024)  
(دولار/ برميل)

الخامات	2024		2023		التغير عن	
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني
سلة أوبك منها :	87.7	85.2	81.8	85.3	78.8	(6.5)
خليط الصحراء الجزائري	87.4	85.6	85.0	85.1	81.1	(4.0)
العربي الخفيف السعودي	89.8	87.3	83.4	87.2	80.4	(6.8)
مربان الاماراتي	87.3	84.0	81.5	85.3	78.4	(6.9)
خام التصدير الكويتي	89.0	86.4	82.1	86.6	79.7	(6.9)
السدره الليبي	86.8	84.4	83.0	83.9	79.3	(4.7)
البصرة العراقي	85.8	83.9	79.9	83.5	77.8	(5.8)
<b>خامات اخرى :</b>						
دبي	86.6	83.5	81.3	85.3	78.2	(7.1)
البحري القطري	87.0	85.1	81.4	86.1	78.9	(7.2)
برنت	86.7	84.1	83.2	84.7	80.1	(4.6)
خام غرب تكساس	82.2	78.3	77.1	80.8	75.4	(5.4)

**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



**الشكل (2)**  
**المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2012- 2024)**  
**(دولار/برميل)**



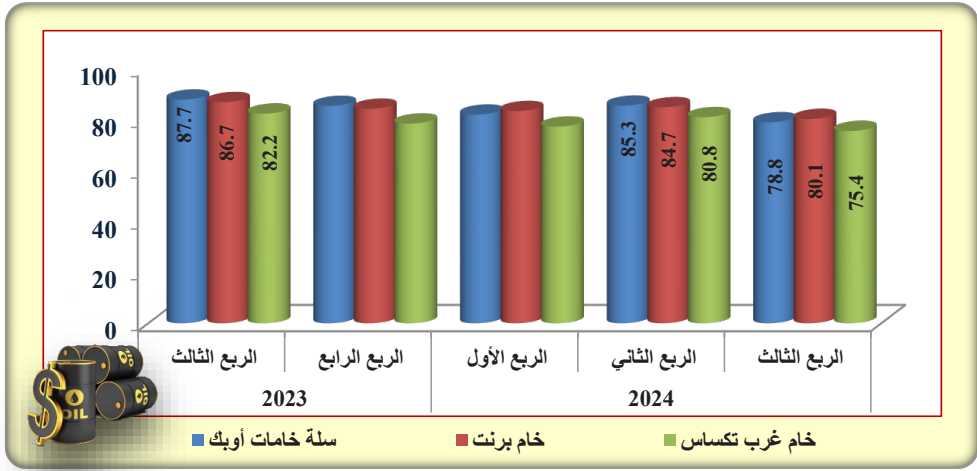
**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

شهد الربع الثالث من عام 2024 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والنفوط متوسطة المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، تحولت الفروقات بين متوسط سعر خام برنت  $38.3^\circ$  API - (ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي  $31^\circ$  API - (ممثلاً للنفوط المتوسطة) إلى حوالي 1.9 دولار/برميل لصالح خام برنت في الربع الثالث من عام 2024 مقارنة بحوالي 0.6 دولار/برميل لصالح خام دبي في الربع السابق. في حين ارتفع متوسط سعر خام برنت بواقع 1.3 دولار/برميل عن متوسط أسعار سلة خامات أوبك، مقارنة بانخفاض بلغ 0.6 دولار/برميل في الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى انخفاض متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوتة خلال الربع الثالث 2024 مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض متوسط سعر خام دبي بنحو 7.1 دولار/برميل ليصل إلى نحو 78.2 دولار/برميل، وانخفض متوسط سعر خام برنت بحوالي 4.6 دولار/برميل ليبلغ 80.1 دولار/برميل، كما انخفض متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي بنحو 5.4 دولار/برميل ليبلغ نحو 75.4 دولار/برميل.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من الشكل (3) والجدول (2)، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2023- 2024).

**الشكل (3)**  
**المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2024 - 2023)**  
**(دولار/برميل)**



**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

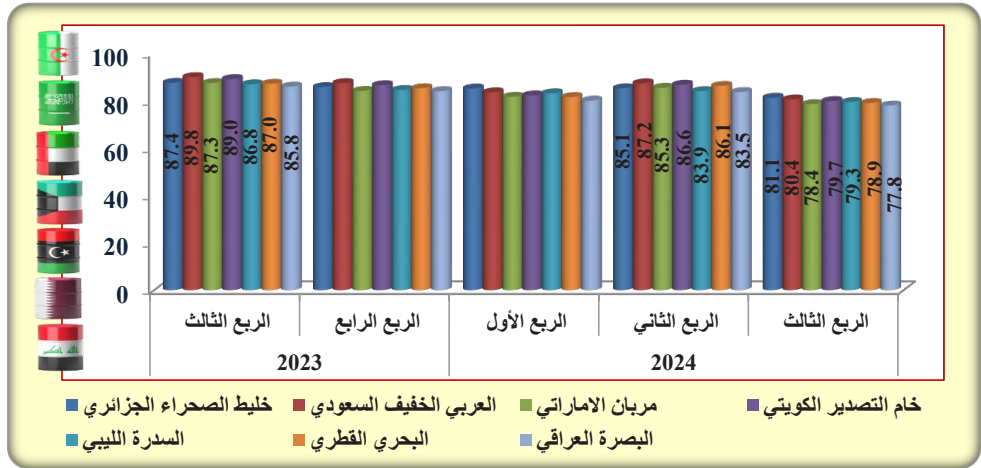
وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الثالث من عام 2024 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت انخفاضاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث انخفض متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي بنسبة 7.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 80.4 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 10.6% على أساس سنوي، وانخفض خام التصدير الكويتي بنسبة 7.9% ليبلغ 79.7 دولار/برميل وهو مستوى منخفض بنسبة 10.4% على أساس سنوي. وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد انخفض خام مريان الإماراتي بنسبة 8.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ نحو 78.4 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 10.2% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما انخفض خام السدرة الليبي بنسبة 5.6% بالمقارنة



مع الربع السابق لبلغ 79.3 دولار/ برميل، منخفضاً بنسبة بلغت 8.7% على أساس سنوي. وانخفضت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 4.7% و 8.4% و 6.9% بالمقارنة مع الربع السابق لتصل إلى 81.1 دولار/برميل و 78.9 دولار/برميل و 77.8 دولار/برميل على التوالي، كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه آنفاً.

**الشكل (4)**  
المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2024 - 2023)  
(دولار/برميل)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

### ب. الأسعار الأجلة للنفط الخام

انخفضت أسعار النفط الخام بالأسواق الأجلة (بورصة نيويورك التجارية Nymex و بورصة انتركونتيننتال ICE) خلال الربع الثالث من عام 2024. حيث سجلت عقود خام برنت خسائر فصلية هي الأكبر لها في عام بلغت نسبتها حوالي 17%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأمريكي أكبر خسائر فصلية لها منذ الربع الثالث من عام 2023 بلغت نسبتها حوالي 16% خلال نفس الفترة. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تنامي التوقعات بشأن إمكانية تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط خلال عامي 2024 و 2025، مما يعكس بشكل رئيسي ضعف النمو الاقتصادي، حيث تباطؤ نمو الوظائف وارتفاع معدل البطالة وضعف نشاط التصنيع في الولايات المتحدة – أكبر مستهلك

عالمي للنفط، وانكمش نشاط التصنيع وانخفض نمو الصادرات والاستثمار مع استمرار ضعف الطلب المحلي على الوقود وضعف هوامش التكرير في الصين – أكبر مستورد عالمي للنفط، وتراجع الطلب على النفط في الهند، لتتخفف واردات آسيا من النفط الخام إلى أدنى مستوى لها في عامين. كما تأثرت أسعار النفط الخام سلباً بتوقع تراجع الطلب العالمي على وقود الطائرات بسبب تباطؤ إنفاق المستهلكين في نهاية موسم السفر والعطلات الصيفي.

في حين حد من انخفاض أسعار النفط الأجلة خلال الربع الثالث 2024، تنامي المخاوف بشأن إمكانية تأثر الإمدادات وحركة التجارة النفطية بالتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في الشرق الأوسط، والانخفاض في مخزونات النفط الخام والغازولين في الولايات المتحدة الأمريكية، وقرار دول أوبك+ بتمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي لمدة شهرين حتى نهاية شهر نوفمبر 2024، وخفض أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الاقتراض ويعزز النشاط الاقتصادي ويرفع الطلب على النفط، وتقليص إنتاج النفط بسبب اندلاع حرائق الغابات حول مدينة Fort McMurray المركز الرئيسي لإنتاج الرمال النفطية في كندا، واضطرابات إنتاج النفط الخام الأمريكي بسبب الإعصار Beryl الذي اجتاح ولاية تكساس والإعصار Francine الذي اجتاح ولاية لويزيانا والإعصار Helene الذي اجتاح ولاية فلوريدا، وتراجع إنتاج النفط الخام في دولة ليبيا نتيجة إغلاق الحقول النفطية بعد إعلان حالة القوة القاهرة الذي تسبب في توقف الصادرات، والانخفاض المؤقت لإنتاج شركة الواحة للنفط في دولة ليبيا نتيجة أعمال الصيانة المرتبطة بالحريق الذي شب في خط الأنابيب الرئيسي الذي يضخ النفط إلى ميناء السدرة، وإعلان الصين عن سلسلة من تدابير التحفيز النقدي والمالي هي الأكبر منذ جائحة كورونا شملت خفض البنك المركزي الصيني لسعر الفائدة الرئيسي قصير الأجل وأسعار الإقراض القياسية وضخ السيولة في النظام المصرفي في محاولة لتحفيز اقتصاد أكبر مستورد للنفط في العالم.

وقد شهد الربع الثالث من عام 2024 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بأسعار أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015. هذا وقد تقلص متوسط الفروقات بينهما خلال الربع الثالث 2024 ليبلغ 3.45 دولار/برميل، وهو مستوى منخفض بالمقارنة مع 4.43 دولار/برميل في الربع السابق.



ويعزى ذلك إلى تأثر خام برنت سلباً بعمليات البيع المكثفة من قبل المضاربين في الأسواق الأجلة. وفي المقابل، تلقى خام غرب تكساس الأمريكي دعماً من انخفاض مخزونات النفط الخام ومخزونات الغازولين الأمريكية – بما في ذلك الموجودة بمركز التخزين الرئيسي Cushing بولاية أوكلاهاما وهو نقطة تسليم عقود خام غرب تكساس في بورصة إنتركونتيننتال، إلى جانب بعض الاضطرابات في الإمدادات في منطقة خليج المكسيك الأمريكي.

### ج. أسعار بعض المنتجات النفطية

شهدت متوسطات أسعار المنتجات النفطية المختلفة انخفاضاً في اتجاهاتها خلال الربع الثالث من عام 2024 في كافة الأسواق الرئيسية في العالم، وبنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج، باستثناء سعر زيت الغاز في سوق الخليج الأمريكي.

#### - أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط سعر الغازولين الممتاز انخفاضاً في سوق البحر المتوسط خلال الربع الثالث من عام 2024 بنسبة 11.2% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 92.4 دولار/برميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً بنسبة 18.2% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط السعر في سوق الخليج الأمريكي بنسبة 9.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 106.4 دولار/برميل، متأثراً بشكل رئيسي بضعف مستويات استهلاك الغازولين في شهر سبتمبر، مع اقتراب نهاية موسم القيادة الصيفي، مما أدى إلى ارتفاع طفيف في المخزونات، وذلك على الرغم من زيادة الصادرات وبدء أعمال الصيانة المكثفة.

وانخفض متوسط سعر الغازولين الممتاز في سوق روتردام خلال الربع الثالث 2024 بنسبة 13.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 99.2 دولار/برميل، متأثراً بارتفاع مستويات إنتاج الغازولين داخل أوروبا، وارتفاع الصادرات إلى الولايات المتحدة في شهر يوليو إلى نحو 12.1 مليون برميل وهو أعلى مستوى لها منذ مارس 2021. وكان لانخفاض الصادرات إلى الولايات المتحدة وغرب أوروبا خلال شهري أغسطس وسبتمبر، دوراً في زيادة الإمدادات وانخفاض الأسعار. كما شهد متوسط السعر في سوق سنغافورة انخفاضاً بنسبة 9% على أساس فصلي ليبلغ 89.4 دولار/برميل، متأثراً بشكل رئيسي بتراجع الصادرات في ظل وفرة الإمدادات بالأسواق الأوروبية.



وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الثالث من عام 2024، تلتها سوق روتردام ثم سوق البحر المتوسط وسوق سنغافورة، كما يوضح الجدول (3) والشكل (5).

### الجدول (3)

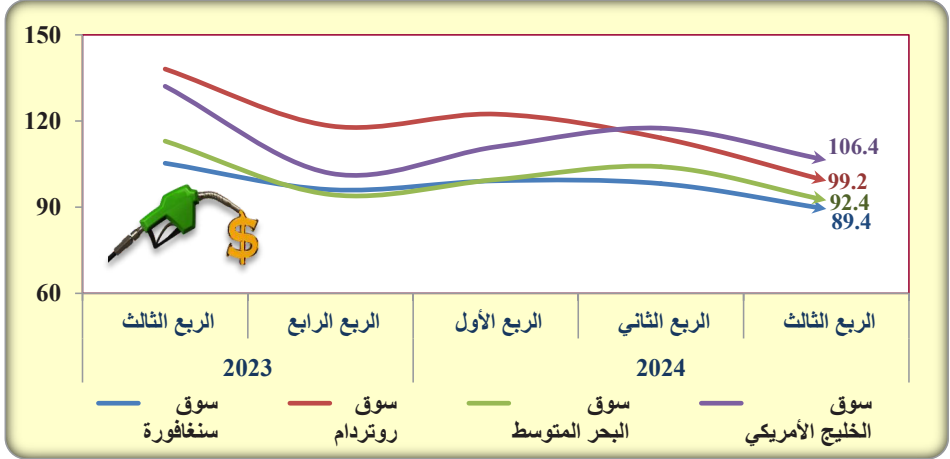
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية، (2023-2024)  
(دولار/ برميل)

زيت الوقود	زيت الغاز	الغازولين الممتاز	السوق	
112.3	115.1	105.3	سنغافورة	الربع الثالث 2023
82.6	120.0	138.1	روتردام	
86.1	118.1	113.0	البحر المتوسط	
78.4	86.1	132.1	الخليج الأمريكي	
104.4	107.5	96.1	سنغافورة	الربع الرابع
75.6	114.4	118.3	روتردام	
80.6	110.9	94.4	البحر المتوسط	
72.8	85.0	101.8	الخليج الأمريكي	
102.0	104.0	99.2	سنغافورة	الربع الأول 2024
74.7	112.0	122.4	روتردام	
80.3	109.6	99.6	البحر المتوسط	
67.3	82.7	111.0	الخليج الأمريكي	
97.4	99.7	98.2	سنغافورة	الربع الثاني
75.1	104.0	114.1	روتردام	
79.7	102.9	104.1	البحر المتوسط	
72.9	80.6	117.5	الخليج الأمريكي	
90.6	91.7	89.4	سنغافورة	الربع الثالث
72.9	95.7	99.2	روتردام	
76.8	95.6	92.4	البحر المتوسط	
69.2	87.8	106.4	الخليج الأمريكي	
(6.8)	(7.9)	(8.8)	سنغافورة	التغير عن
(2.2)	(8.3)	(14.9)	روتردام	
(2.9)	(7.3)	(11.6)	البحر المتوسط	
(3.7)	7.2	(11.1)	الخليج الأمريكي	
(21.7)	(23.3)	(15.8)	سنغافورة	الربع الثالث 2023
(9.7)	(24.3)	(38.9)	روتردام	
(9.3)	(22.5)	(20.5)	البحر المتوسط	
(9.3)	1.8	(25.7)	الخليج الأمريكي	

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



**الشكل (5)**  
**المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2024-2023)**  
**(دولار/برميل)**



**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

**- أسعار زيت الغاز**

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الثالث من عام 2024 مستويات أعلى من أسعار الغازولين في سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، وأعلى من أسعار زيت الوقود في كافة الأسواق. وقد استأنثر **سوق روتردام** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 95.7 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 8% بالمقارنة مع الربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 20.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها **سوق البحر المتوسط** بمتوسط سعر 95.6 دولار/برميل بنسبة انخفاض 7.1% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة انخفاض 19.1% على أساس سنوي. ثم **سوق سنغافورة** بمتوسط سعر بلغ 91.7 دولار/برميل، منخفضاً بنسبة 8% بالمقارنة مع الربع السابق، ومنخفضاً بنسبة 20.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً **سوق الخليج الأمريكي** بأدنى متوسط للأسعار بلغ حوالي 87.8 دولار/برميل خلال الربع الثالث من عام 2024 بنسبة ارتفاع 8.9% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع بلغت 2% على أساس سنوي.

## - أسعار زيت الوقود

انخفض متوسط أسعار زيت الوقود في سوق سنغافورة خلال الربع الثالث من عام 2024 بنسبة 6.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 90.6 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 19.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في سوق البحر المتوسط بنسبة 3.6% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 76.8 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 10.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وانخفض متوسط السعر في سوق روتردام بنسبة 3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 72.9 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 11.7% على أساس سنوي. كما انخفض متوسط سعر زيت الوقود في سوق الخليج الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2024 بنسبة 5.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 69.2 دولار/برميل، مشكلاً انخفاضاً بنسبة 11.8% على أساس سنوي.

## 2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الثالث من عام 2024

ساد خلال الربع الثالث من عام 2024 العديد من العوامل التي كان لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

### أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

#### - الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي<sup>1</sup>) انخفاضاً بلغ حوالي 364 ألف برميل/يوم خلال الربع الثالث من عام 2024، أي بنسبة 0.4% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 102 مليون ب/ي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الإمدادات من الدول المشاركة في إعلان التعاون "Doc" Declaration of Cooperation من خارج أوبك وبالتحديد روسيا، والانخفاض في إمدادات دول أوبك وبالتحديد دولة ليبيا. فضلاً عن الانخفاض في الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية والصين، كما يوضح الجدول (4) والشكل (6).

<sup>1</sup> هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.



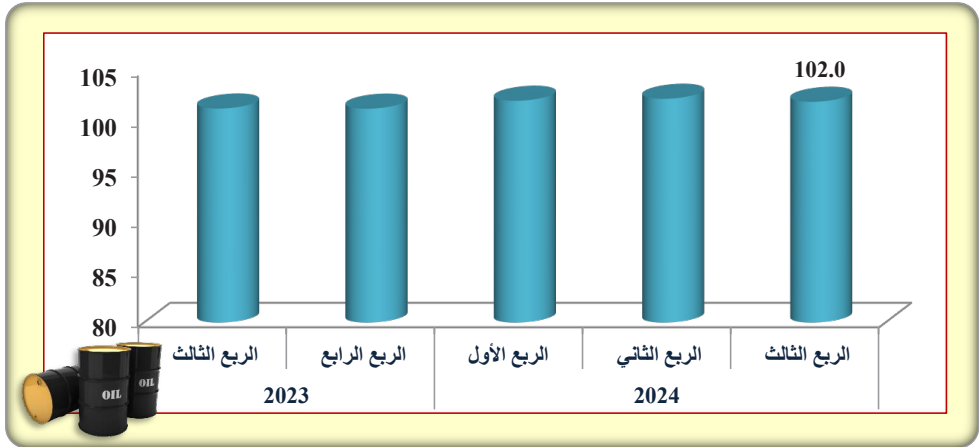
#### الجدول (4) تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي (مليون برميل/ يوم)

إجمالي الإمدادات النفطية العالمية	الدول الأخرى	الدول المشاركة في إعلان التعاون <sup>2</sup>			
		الإجمالي	دول خارج أوبك	دول أوبك	
102.1	52.6	49.6	17.5	32.1	الربع الأول 2024
102.4	53.1	49.3	17.1	32.2	الربع الثاني
102.0	53.1	48.9	16.9	32.0	الربع الثالث
(0.4)	(0.03)	(0.4)	(0.2)	(0.2)	التغير عن الربع الثاني (مليون ب/ي)

\* بيانات تقديرية.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

#### الشكل (6) التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2024-2023) (مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

<sup>2</sup> الدول المشاركة في إعلان التعاون تشمل: الدول الأعضاء في منظمة أوبك (السعودية، العراق، الإمارات، الكويت، وليبيا، والجزائر، ونيجيريا، والكونغو، والجايبون، وغينيا الاستوائية، وإيران، وفنزويلا)، وعشر دول منتجة للنفط من خارج منظمة أوبك (روسيا، وكازخستان، وأذربيجان، والبحرين، وعمان، وماليزيا، والمكسيك، والسودان، وبروناي، وجنوب السودان).

## إمدادات الدول المشاركة في إعلان التعاون من داخل منظمة أوبك وخارجها

### - دول أوبك

انخفضت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 109 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 32 مليون برميل/يوم. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الثالث من عام 2024، فقد بلغت حوالي 31.4%، وهو تقريباً نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.

هذا وقد انخفضت امدادات دول أوبك من النفط الخام فقط خلال الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 109 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 26.515 مليون برميل/يوم. في حين استقرت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية عند نفس مستوى الربع السابق البالغ نحو 5.53 مليون برميل/يوم. ويعزى انخفاض امدادات دول أوبك بشكل رئيسي إلى الانخفاض الملحوظ في الإمدادات النفطية من دولة ليبيا التي لا يشملها اتفاق مجموعة أوبك+ بمقدار 295 ألف ب/ي نتيجة الإغلاق المؤقت للحقول النفطية بعد إعلان حالة القوة القاهرة، وأعمال الصيانة المرتبطة بالحريق الذي شب في خط الأنابيب الرئيسي الذي يضخ النفط إلى ميناء السدرة.

### - دول خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون

انخفضت الإمدادات النفطية (نפט خام وسوائل الغاز الطبيعي) من الدول المشاركة في إعلان التعاون من خارج أوبك خلال الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 225 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.3% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 16.9 مليون برميل/يوم، ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الإمدادات النفطية من روسيا بمقدار 179 ألف ب/ي. هذا وتجدر الإشارة إلى أن روسيا قدمت خطة لتعويض الإنتاج الزائد البالغ إجماليه 480 ألف ب/ي عن المستوى المستهدف خلال الفترة من يناير إلى يونيو 2024 وفقاً لاتفاق مجموعة أوبك+. وبموجب هذه الخطة، من المقرر أن يتم تعويض إجمالي أحجام الإنتاج الزائدة بالكامل بحلول شهر سبتمبر 2025.

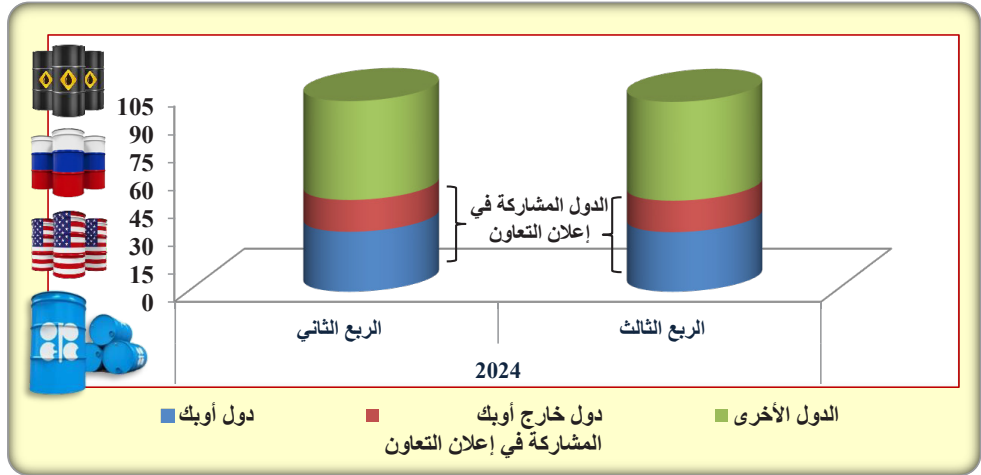


## إمدادات الدول الأخرى غير المشاركة في إعلان التعاون

انخفض إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 30 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 53.1 مليون برميل/يوم، كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.

### الشكل (7)

التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية  
(مليون برميل/يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الانخفاض في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الثالث من عام 2024 بشكل رئيسي إلى تراجع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 170 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 21.6 مليون ب/ي، وانخفاض الإمدادات النفطية في الصين بحوالي 100 ألف ب/ي لتصل إلى نحو 4.5 مليون ب/ي. وبالنسبة لإمدادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>3</sup>، استقرت إمدادات دول الأمريكيتين خلال الربع الثالث من عام 2024 تقريباً عند نفس المستوى المحقق خلال الربع السابق،

<sup>3</sup> تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها كل من: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، كوستاريكا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

هذا وقد انخفض الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليلبلغ نحو 21.6 مليون ب/ي متأثراً ببداية موسم الأعاصير، وتُظهر بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تأثير الإعصار Beryl الذي اجتاح ولاية تكساس في شهر يوليو 2024 وتسبب في إيقاف مؤقت لإنتاج أقل من 10% من النفط الخام والغاز الطبيعي على طول ساحل الخليج، وكذلك الإعصار Francine الذي اجتاح ساحل ولاية لويزيانا في منتصف سبتمبر وتسبب في توقف مؤقت حوالي 42% من إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي البحري على طول ساحل خليج المكسيك الأمريكي من ولاية لويزيانا إلى ولاية ألاباما، والإعصار Helene الذي اجتاح ولاية فلوريدا في أواخر شهر سبتمبر وتسبب في إغلاق مؤقت لنحو 29% من إنتاج النفط الخام من المنصات البحرية في خليج المكسيك الأمريكي.

والجدير بالذكر وفقاً لبيانات شركة Baker Hughes، فإن شركات الطاقة الأمريكية رفعت عدد حفارات النفط العاملة بمقدار 5 حفارات فقط، ليصل إلى 484 حفارة في نهاية الربع الثالث من عام 2024، وهو مستوى منخفض بنسبة بلغت نحو 3.6% على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى قيام تلك الشركات بتعزيز كفاءة عمليات الحفر من خلال التركيز على المواقع الأكثر احتمالاً لتواجد النفط الخام بها وحفر آبار أفقية أطول لزيادة الاتصال بالصخور الحاملة للنفط الخام، فضلاً عن استمرار توجه بعض منتجي النفط الخام الأمريكي نحو استخدام رأس المال لزيادة توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم بدلاً من الاستثمار في إنتاج جديد. بالإضافة إلى ذلك، أدت عمليات الدمج والاستحواذ بين الشركات إلى تراجع مؤقت في عدد الحفارات، حيث أوقف المشغلون أنشطة الحفر الخاصة بهم خلال فترات الانتقال لإعادة تقييم استراتيجياتهم المستقبلية.

وارتفع متوسط إمدادات كندا النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024 ليصل إلى حوالي 5.95 مليون ب/ي، ويأتي ذلك عقب إنتهاء أعمال الصيانة الرئيسية المخطط لها، وانقطاعات الإمدادات المرتبطة بحرائق الغابات – لا سيما حول مدينة Fort McMurray – و أثرت سلباً على عمليات استخراج الرمال النفطية من شمال شرق ألبرتا.

في حين انخفضت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024، وإن كان بوتيرة أقل من الربع السابق، متأثرة باستمرار تراجع إنتاج النفط الخام من المشروعات الجديدة مثل حقول Pokché و Quesqui، وقد بلغ إنتاج المكسيك من النفط الخام حوالي 1.593 مليون ب/ي



وهو مستوى منخفض بمقدار 6 آلاف ب/ي فقط على أساس فصلي. وارجعت شركة النفط الوطنية المكسيكية PEMX التراجع في الإنتاج، إلى الانخفاضات الطبيعية في الحقول الرئيسية. واستقرت الامدادات النفطية لدول أوروبا في الربع الثالث من عام 2024 تقريباً عند نفس المستوى المحقق في الربع السابق وهو حوالي 3.58 مليون برميل/يوم. هذا وقد ارتفعت الإمدادات من النرويج، وبالتحديد في شهر يوليو، ليصل متوسط الإنتاج إلى نحو 2.1 مليون ب/ي. في حين انخفضت الإمدادات في المملكة المتحدة، لتستقر عند مستوى 0.6 مليون ب/ي في أغسطس 2024. أما فيما يخص دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فقد استقرت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية عند نفس المستوى المحقق في الربع الثاني 2024 وهو نحو 7.18 مليون ب/ي، يأتي ذلك تزامناً مع استمرار تأثر إنتاج النفط الخام في البرازيل بأعمال الصيانة المكثفة والمشكلات التشغيلية والتباطؤ في عمليات التشغيل.

وانخفض إمدادات الصين النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 100 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 4.53 مليون ب/ي، ويأتي ذلك تزامناً مع أعمال الصيانة في بعض المنصات البحرية. تجدر الإشارة إلى أنه يتم تعويض معدلات انخفاض الإنتاج الطبيعية من خلال الاستثمارات في حفر الآبار وتعزيز مشروعات استخراج النفط، وسط جهود شركات النفط المملوكة للدولة لضمان أمن إمداداتها من الطاقة. ومن المتوقع أن تحافظ شركات الطاقة في الصين على ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في أنشطة المنبع، بما يتماشى مع خطة الاستكشاف والتطوير للفترة (2025-2019)، بهدف توسيع نطاق نشاط الاستكشاف والعمل على تعزيز الإنتاج المحلي.

#### - إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>4</sup>، وتطور عدد الحفارات العاملة

انخفض متوسط إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث 2024 بنحو 48 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.6% على أساس فصلي، متأثراً ببداية موسم الأعاصير، ليلعب حوالي 8.6 مليون ب/ي، مرتفعاً بنسبة 1.7% على أساس سنوي. والجدير بالذكر أن إنتاج النفط الصخري شكل 65% من إجمالي إنتاج النفط الخام الأمريكي الذي بلغ نحو 13.3 مليون ب/ي خلال نفس الفترة.

<sup>4</sup> يمثل إنتاج سبع تكوينات جيولوجية لإنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تكوينات، Eagle Ford، Bakken، Austin Chalk، Woodford، Mississippian، Permian، Niobrara، بالإضافة إلى عدة تكوينات أخرى.

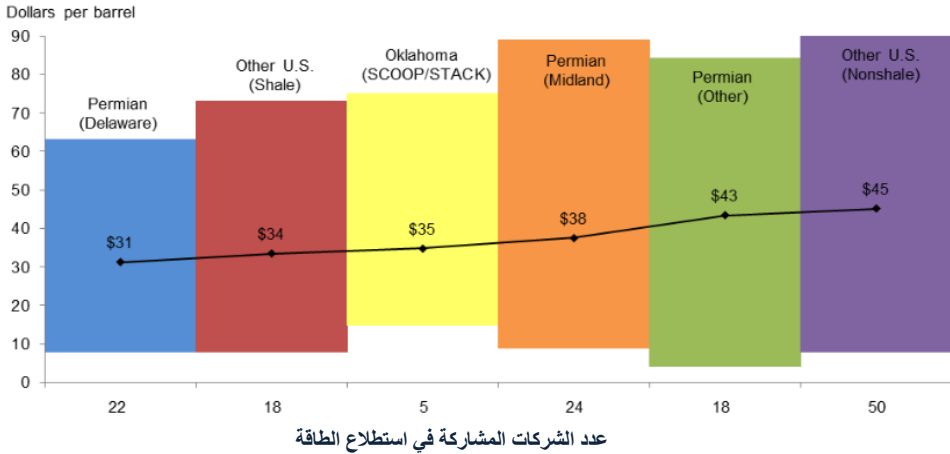


ومن العوامل الرئيسية التي تؤثر على إنتاج النفط الصخري الأمريكي، هو استمرار التزام عدد كبير من الشركات المنتجة بالانضباط الرأسمالي "Capital Discipline" وتخفيض الديون وسداد مستحقات المساهمين مع تحول تركيزها نحو الاحتفاظ بغطاء على الإنتاج، بدلاً من دعم الاستثمار في عمليات حفر جديدة، ليصبح الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لزيادة عمليات الحفر مشكلة حقيقية تواجه شركات النفط الأمريكية وتمثل أحد العوائق الأساسية لنمو الإنتاج.

ووفقاً لأحدث استطلاع للطاقة صادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة "Dallas" الأمريكية في شهر سبتمبر 2024، بمشاركة شركات الطاقة في المناطق الأكثر إنتاجاً للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية، يتراوح سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه تلك الشركات لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة ما بين 31 دولار/برميل في حوض Permian، و 45 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الرئيسية الأخرى، وهو مستوى أعلى من التقديرات السابقة التي بلغ حدها الأدنى 29 دولار/برميل في منطقة Eagle Ford، كما يوضح الشكل (8).

### الشكل (8)

#### أسعار النفط المطلوبة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة



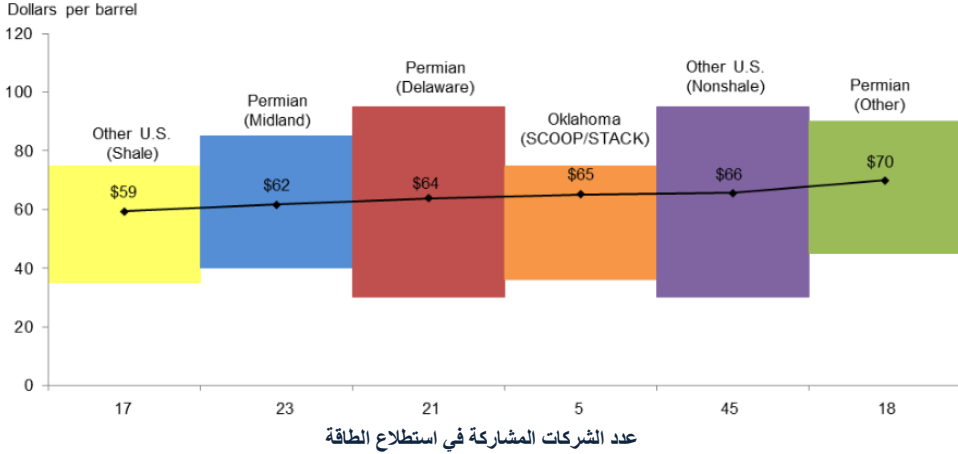
**المصدر:** استطلاع الطاقة الفصلي لبنك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 19 سبتمبر 2024.

في حين تحتاج شركات الطاقة الأمريكية لحفر بئر جديد مربح إلى سعر يتراوح ما بين 59 دولار/برميل في مناطق الإنتاج الأخرى و 70 دولار/برميل في حوض Permian، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات السابقة التي تراوحت بين 56 إلى 66 دولار/برميل، كما يوضح الشكل (9).



### الشكل (9)

#### أسعار النفط المطلوبة لحفر بئر جديد مربع



عدد الشركات المشاركة في استطلاع الطاقة

**المصدر:** استطلاع الطاقة الفصلي لينك الاحتياطي الفيدرالي بمقاطعة Dallas الأمريكية، 19 سبتمبر 2024.

أما فيما يخص متوسط عدد حفارات النفط العاملة خلال الربع الثالث من عام 2024، تظهر التقديرات انخفاض هذا المتوسط بمقدار 16 حفارة مقارنة بالربع السابق ليبلغ عددها حوالي 558 حفارة، منخفضاً بمقدار 62 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن شركات الطاقة الأمريكية قامت بتعزيز كفاءة عمليات الحفر بشكل كبير، كما يوضح الجدول (5) والشكل (10).

### الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة،  
(2024-2023)

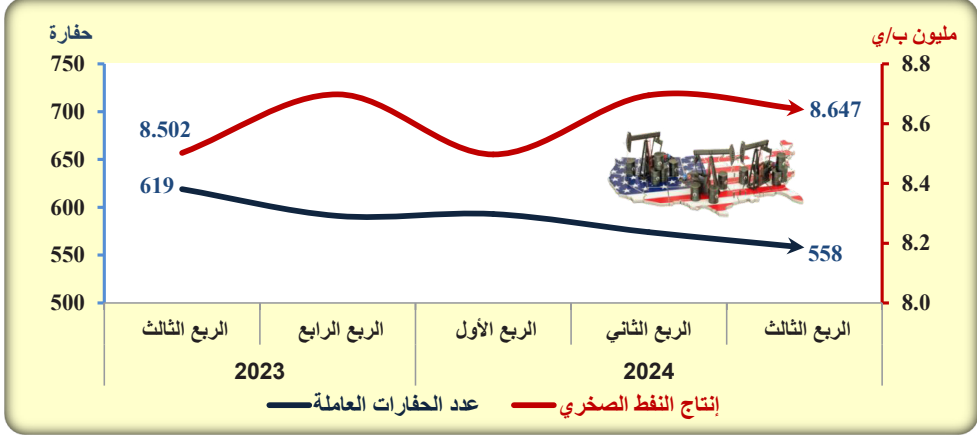
عدد الحفارات العاملة (حفارة)	إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	
619	8.502	الربع الثالث 2023
591	8.698	الربع الرابع
593	8.497	الربع الأول 2024
574	8.695	الربع الثاني
558	8.647	الربع الثالث
(16)	(0.048)	الربع الثاني 2024
(62)	0.145	الربع الثالث 2023

\*بيانات تقديرية

**المصدر:** إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، أكتوبر 2024.

### الشكل (10)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2024-2023)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، أكتوبر 2024.

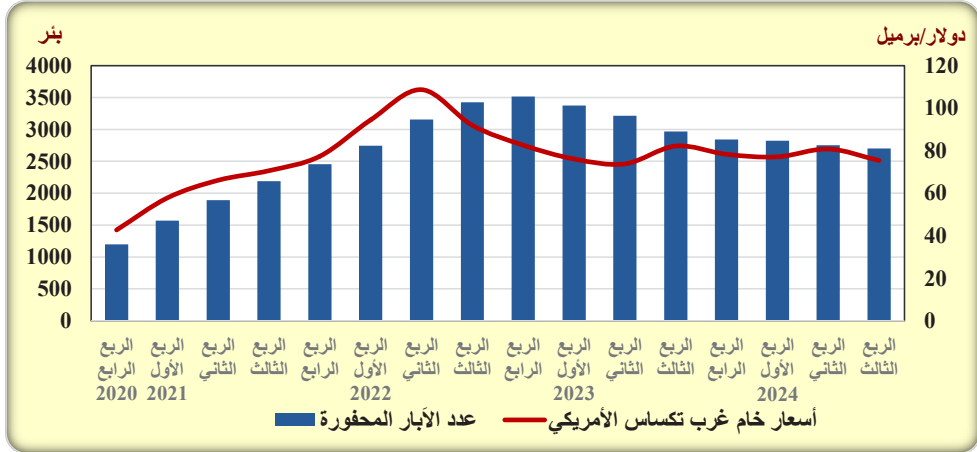
- الآبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية

انخفض إجمالي عدد آبار النفط الصخري والغاز الصخري المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 51 بئر مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبليغ 2703 بئر، وهو مستوى منخفض بمقدار 263 بئراً على أساس سنوي. يأتي ذلك الانخفاض تزامناً مع تراجع أسعار خام غرب تكساس الأمريكي التي عادة ما ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الآبار المحفورة، فضلاً عن استمرار مشكلة ارتفاع التكاليف التي تواجه شركات النفط الصخري الأمريكية منذ بداية العام الماضي 2023، كما يوضح الشكل (11).



### الشكل (11)

تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية،  
(2024 – 2020)



**المصدر:** إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير توقعات الطاقة على المدى القريب، أكتوبر 2024.

والجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الآبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالآبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الآبار المحفورة لا يتم استكمالها "Drilled but uncompleted (DUCs)" إلا عند وصول أسعار النفط الخام إلى مستويات مناسبة لمنتجات النفط والغاز الصخري وتعرف بالآبار غير المكتملة. وتشير التقديرات إلى انخفاض إجمالي التراكمي لعدد الآبار المحفورة غير المكتملة في نهاية الربع الثالث من عام 2024 بحوالي 54 بئر، مقارنة بنهاية الربع السابق ليبلغ 5315 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 526 بئراً على أساس سنوي.

### - الطلب العالمي على النفط

ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 1.4 مليون ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 1.3%، ليصل إلى 104.7 مليون ب/ي، مشكلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي 2.5 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.5% على أساس سنوي. يعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب في دول الأمريكيتين الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ودول الشرق الأوسط، والصين، ودول أمريكا اللاتينية، وروسيا، وأفريقيا. في حين كان لانخفاض الطلب على النفط في

كل من الهند وباقي الدول الآسيوية النامية، وباقي دول أوراسيا، دوراً في الحد من ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من عام 2024، كما يوضح الجدول (6) والشكل (12).

### (6) الجدول

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2023-2024)

(مليون برميل/ يوم)

إجمالي الطلب العالمي	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
102.2	56.2	46.0	الربع الثالث 2023
103.2	57.2	46.0	الربع الرابع
102.8	58.0	44.8	الربع الأول 2024
103.4	57.6	45.7	الربع الثاني
104.7	58.4	46.3	الربع الثالث
1.360	0.760	0.600	الربع الثاني 2024
2.510	2.200	0.310	الربع الثالث 2023

\*بيانات تقديرية

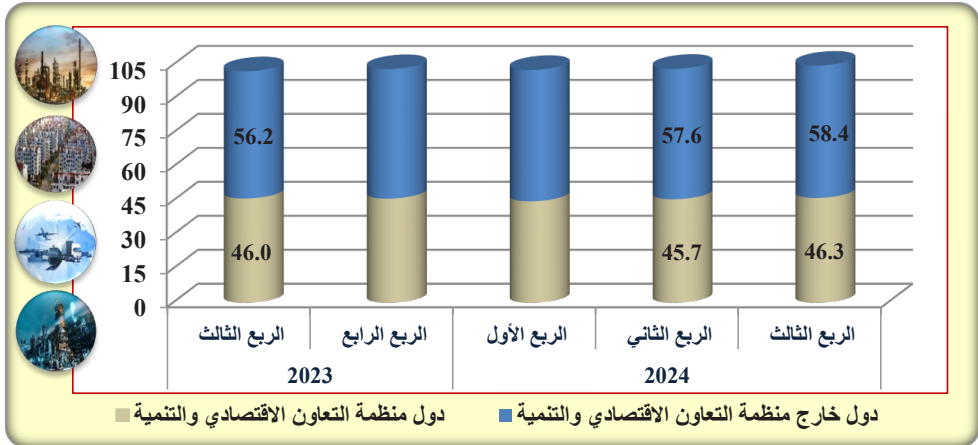
\*\* الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

### (12) الشكل

التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2024-2023)

(مليون برميل/ يوم)



المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الثالث من عام 2024:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2024 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 600 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.3% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 46.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 310 ألف ب/ي على أساس سنوي. وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب دول الأمريكيتين خلال الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 600 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 25.6 مليون ب/ي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى انتعاش الطلب في الولايات المتحدة بنحو 240 ألف ب/ي، مع ارتفاع إجمالي الطلب في كندا والمكسيك بنحو 360 ألف ب/ي.

وقد ارتفع الطلب الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2024، بدعم من زيادة الطلب المحلي وسط موسم السفر والقيادة الصيفي، ليصل في الأسبوع الثالث من شهر أغسطس 2024 إلى نحو 21.6 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى مسجل منذ أوائل شهر نوفمبر 2023، حيث ارتفع الطلب على الغازولين ووقود الطائرات، كما ارتفع الطلب على الديزل مدعوماً جزئياً بزيادة حركة النقل بالشاحنات، وارتفع الطلب على غاز البترول المسال والإيثيلين المستخدم في صناعة البتروكيماويات. في حين تأثر الطلب على الوقود الصناعي - لا سيما الديزل - سلباً باستمرار ضعف نشاط التصنيع.

واستقر الطلب في دول أوروبا خلال الربع الثالث من عام 2024 تقريباً عند نفس مستوى الربع السابق وهو نحو 13.7 مليون ب/ي، حيث ارتفع الطلب على النفط في كل من فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة بدعم من وقود النقل وسط موسم القيادة والسفر الصيفي والمنتجات النفطية المستخدمة كمواد أولية في صناعة البتروكيماويات. وفي المقابل، انخفض الطلب على النفط بشكل ملحوظ في ألمانيا وإيطاليا. هذا وقد استمر تأثير الطلب على الديزل سلباً بضعف نشاط التصنيع في ظل التوترات الجيوسياسية التي أدت إلى اختناقات في سلاسل التوريد.

كما استقر طلب دول آسيا/المحيط الهادئ تقريباً عند نفس المستوى المسجل خلال الربع السابق البالغ حوالي 7 مليون ب/ي، حيث ارتفع الطلب على النفط في كوريا الجنوبية، وفي المقابل

انخفض الطلب في اليابان وسط ضعف نمو نشاط قطاعي التصنيع والخدمات. في حين ظل مستوى الطلب على النفط ثابتاً في أستراليا، كما يوضح الجدول (7).

### الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2023-2024)  
(مليون برميل/يوم)

إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول آسيا/ المحيط الهادئ	دول أوروبا	دول الأمريكيتين	
46.0	7.1	13.6	25.4	الربع الثالث 2023
46.0	7.7	13.4	24.9	الربع الرابع
44.8	7.5	12.9	24.4	الربع الأول 2024
45.7	7.0	13.7	25.0	الربع الثاني
46.3	7.0	13.7	25.6	الربع الثالث
<b>0.600</b>	<b>(0.010)</b>	<b>0.010</b>	<b>0.600</b>	التغير الربع الثاني 2024
<b>0.310</b>	<b>(0.030)</b>	<b>0.110</b>	<b>0.220</b>	عن الربع الثالث 2023

\* بيانات تقديرية.

\*\* الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

### - الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارتفع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال الربع الثالث من عام 2024 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 760 ألف ب/ي، أي بنسبة 1.3% على أساس فصلي، ليصل إلى حوالي 58.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في دول الشرق الأوسط بمقدار 750 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 9.2 مليون ب/ي. هذا وقد ارتفع طلب الدول العربية على النفط بنحو 600 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 7.9 مليون ب/ي، أي ما يشكل 13.5% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2024. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على الوقود المتبقي المستخدم في توليد الكهرباء لأجهزة تكييف الهواء خلال موسم الصيف الحار - لا سيما في المملكة العربية السعودية، وارتفاع الطلب على المنتجات النفطية الأخرى، فضلاً عن الانفاق الاستهلاكي القوي في موسم السفر



والعطلات الصيفية. كما ارتفع الطلب على النفط في دول أفريقيا خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 70 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 4.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بمقدار 120 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب الدول الآسيوية فقد شهد انخفاضاً خلال الربع الثالث من عام 2024 بلغ نحو 120 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 32.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.4 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي. حيث انخفض الطلب في الهند خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 180 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 5.5 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى تأثير الأنشطة الاقتصادية – لا سيما الزراعة وبناء الطرق – بالأعاصير في شرق الهند وهطول أمطار غزيرة كانت أعلى من المتوسط خلال موسم الرياح الموسمية، حيث تراجع الطلب على فئة "المنتجات الأخرى" التي تشمل البيتومين المستخدم في نشاط بناء الطرق، وانخفض الطلب على الديزل – المنتج النفطي الأكثر استخداماً في الهند – مما تسبب في تقييد حركة النقل والحد من النشاط الزراعي. كما انخفض الطلب على النفط في باقي الدول الآسيوية (باستثناء الصين) بنحو 280 ألف برميل/يوم على أساس فصلي ليصل إلى نحو 9.5 مليون ب/ي.

وفي المقابل، ارتفع الطلب الصيني، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بمقدار 340 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 17.1 مليون برميل/يوم. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب على غاز البترول المسال والنافتا لاستخدامها كمواد أولية في صناعة البتروكيماويات، وارتفاع الطلب على وقود النقل في ظل استمرار تعافي السفر الجوي ونشاط السفر خلال موسم العطلات الصيفية، فضلاً عن التأثير الإيجابي للتحفيز المالي الحكومي الذي تم تقديمه في شهر سبتمبر 2024. أما على الجانب السلبي، فقد تأثر الطلب على الديزل بضعف نشاط التصنيع، وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية – لا سيما نشاط تشييد المباني، واستبدال الغاز الطبيعي المسال بوقود الديزل في شاحنات النقل الثقيل. كما تأثر الطلب على الغازولين سلباً بزيادة مبيعات السيارات الكهربائية.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في دول أمريكا اللاتينية خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 150 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.9 مليون برميل/يوم.



وفي هذا السياق، ارتفع الطلب في البرازيل بنحو 100 ألف ب/ي ليصل إلى 3.4 مليون برميل/يوم، تزامناً مع الطلب القوي على الديزل بدعم من زيادة النشاط الزراعي في ظل بدء موسم الحصاد. وارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 50 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ حوالي 3.5 مليون ب/ي، هذا ويؤثر الانكماش الاقتصادي في الأرجنتين على استهلاك الغازولين.

وشهد طلب دول أوراسيا (Eurasia) على النفط انخفاضاً بلغ حوالي 80 ألف ب/ي مقارنة بالربع الثاني من عام 2024، ليصل إلى 5 مليون ب/ي. حيث ارتفع طلب روسيا على النفط بمقدار 200 ألف ب/ي ليصل إلى نحو 4 مليون ب/ي، بينما انخفض الطلب على النفط في باقي دول أوراسيا بنحو 280 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 1 مليون ب/ي، كما يوضح الجدول (8).

### الجدول (8)

تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2023-2024)  
(مليون برميل/يوم)

التغير عن		2024			2023			
الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2024	الربع الثالث* 2024	الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023		
0.300	0.600	7.9	7.3	7.5	7.5	7.6	الدول العربية :	
0.300	0.600	6.8	6.2	6.4	6.4	6.5	الدول الأعضاء	
—	—	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	باقي الدول العربية	
0.190	0.220	5.7	5.5	5.7	6.0	5.5	دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	
0.490	0.820	13.6	12.8	13.2	13.5	13.1	إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	
1.360	(0.120)	32.1	32.2	32.0	31.0	30.7	الدول الآسيوية	
0.670	0.340	17.1	16.8	16.7	16.4	16.4	منها: الصين	
0.310	(0.180)	5.5	5.7	5.7	5.4	5.2	الهند	
0.380	(0.280)	9.5	9.8	9.7	9.2	9.1	الدول الأخرى	
0.170	0.150	6.9	6.8	6.7	6.7	6.8	دول أمريكا اللاتينية	
0.400	0.100	3.4	3.3	3.1	3.0	3.0	منها: البرازيل	
(0.230)	0.050	3.5	3.5	3.6	3.7	3.8	الدول الأخرى	
0.180	(0.080)	5.0	5.1	5.3	5.2	4.9	دول أوراسيا	
0.080	0.200	4.0	3.9	4.0	4.0	3.8	منها: روسيا	
0.020	(0.010)	0.8	0.8	0.8	0.8	0.8	دول أوروبا الأخرى	
2.200	0.760	58.4	57.6	58.0	57.2	56.2	إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	

\* بيانات تقديرية

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.



## - مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

### المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية<sup>5</sup>

انخفض إجمالي المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 41 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى نحو 2.807 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 24 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي المخزون التجاري من النفط الخام قد انخفض في نهاية الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 34 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليلبلغ 1.034 مليار برميل، مرتفعاً بنحو 12 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفض إجمالي المخزون التجاري من المنتجات النفطية بمقدار 7 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى حوالي 1.773 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 36 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفض المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكيتين بمقدار 26 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند نحو 1.526 مليار برميل (منها 574 مليون برميل من النفط الخام و 952 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 15 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وانخفض المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 16 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليلبلغ 1.267 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 5 مليون برميل على أساس سنوي. وفي هذا السياق، انخفض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام بنحو 31.6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل 416.9 مليون برميل، مرتفعاً بحوالي 2.8 مليون برميل على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى انخفاض المخزون التجاري الأمريكي من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في العشرون من شهر سبتمبر 2024 إلى حوالي 413 مليون برميل وهو أدنى مستوى له منذ شهر أبريل 2022.

<sup>5</sup> لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

في حين ارتفع إجمالي **المخزون التجاري الأمريكي من المنتجات النفطية** خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 15.6 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، بدعم من انتعاش نشاط تشغيل مصافي التكرير وسط موسم القيادة والسفر الصيفي، ليستقر عند 850.1 مليون برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 7.8 مليون برميل على أساس سنوي.

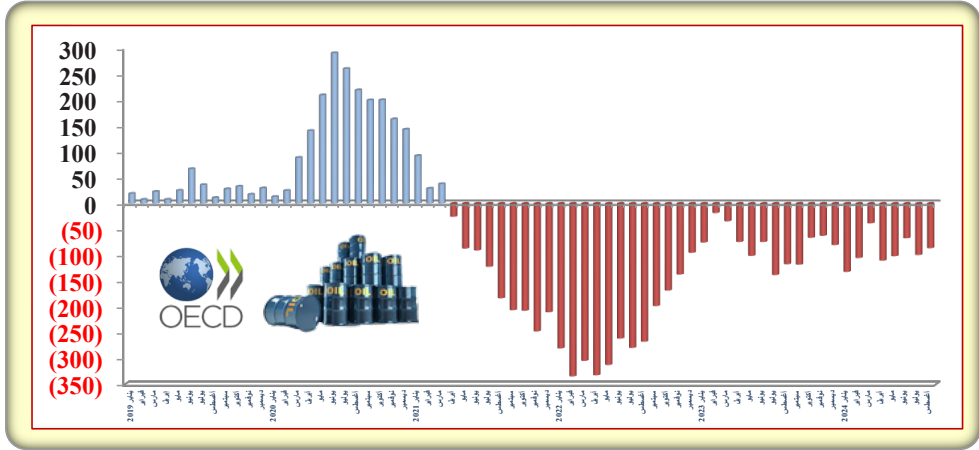
أما **المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا** فقد انخفض بحوالي 30 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ نحو 921 مليون برميل (منها 332 مليون برميل من النفط الخام و 589 مليون برميل من المنتجات النفطية)، منخفضاً بمقدار 4 مليون برميل على أساس سنوي.

بينما ارتفع **المخزون التجاري النفطي في دول آسيا/المحيط الهادئ** خلال الربع الثالث 2024 بنحو 14 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليلبلغ 359 مليون برميل (منها 128 مليون برميل من النفط الخام و 232 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 6 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي.

والجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمسة السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول مجموعة أوبك+ لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية. وقد استمر انخفاض مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة (2019 – 2023) خلال الربع الثالث من عام 2024، حيث بلغ هذا الانخفاض حوالي 99.2 مليون برميل خلال شهر يوليو 2024، ونحو 86 مليون برميل خلال شهر أغسطس، كما يوضح الشكل (13).



**الشكل (13)**  
**تطور (الزيادة/الانخفاض) في المخزونات التجارية النفطية بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**  
**عن متوسط الأعوام الخمسة السابقة**  
**(مليون برميل)**



**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

**المخزون التجاري العالمي<sup>6</sup>**

ارتفع **المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** في نهاية الربع الثالث 2024 بمقدار 37 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 3.442 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 191 مليون برميل على أساس سنوي. وبذلك يسجل مستوى **إجمالي المخزون التجاري العالمي** انخفاضاً بنحو 4 مليون برميل في نهاية الربع الثالث من عام 2024 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية الربع السابق ليصل إلى 6.249 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بمقدار 167 مليون برميل على أساس سنوي.

**المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)**

انخفض **المخزون النفطي في البحر** في نهاية الربع الثالث 2024 بمقدار 18 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.378 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 11 مليون برميل على أساس سنوي. حيث انخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 12 مليون برميل مقارنة

<sup>6</sup> لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

بالربع السابق، ليصل إلى 1.312 مليار برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض الصادرات من منطقة الشرق الأوسط. كما انخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 6 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق لتصل إلى نحو 66 مليون برميل.

### المخزون الاستراتيجي

ارتفع **المخزون الاستراتيجي** في نهاية الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 9 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 1.529 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 26 مليون برميل على أساس سنوي. هذا وقد ارتفع **المخزون الاستراتيجي الأمريكي**<sup>7</sup> في نهاية الربع الثالث 2024 بنحو 10 مليون برميل مقارنة بنهاية الربع السابق ليصل إلى 383 مليون برميل. تجدر الإشارة إلى أن مكتب احتياطات النفط التابع لوزارة الطاقة الأمريكية أعلن في شهر فبراير 2024 عن منح عقود لشراء 3.2 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي بمتوسط سعر بلغ 77.39 دولار/برميل للتسليم في يوليو 2024. كما أعلن في مارس 2024 عن منح عقود لشراء 3.25 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي بمتوسط سعر بلغ 77.43 دولار/برميل للتسليم في أغسطس 2024، ومنح عقود لشراء 2.8 مليون برميل من النفط الخام لصالح المخزون الاستراتيجي للتسليم في شهر سبتمبر 2024. ويعد هذا استمراراً للاستراتيجية المتمثلة في تقديم عروض متسقة تهدف إلى شراء النفط الخام بسعر 79 دولار للبرميل أو أقل. هذا وقد سبق وأن أشارت وزارة الطاقة الأمريكية إلى التوجه نحو إعادة ملء مخزون النفط الاستراتيجي خلال عام 2024 لتبلغ أو تتجاوز المستوى السابق له قبل بيع 180 مليون برميل خلال عام 2022.

### إجمالي المخزون العالمي<sup>8</sup>

**بلغ إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)** في نهاية الربع الثالث من عام 2024 نحو 9.156 مليار برميل مسجلاً بذلك انخفاضاً بنحو 14 مليون برميل أي بنسبة 0.2% مقارنة بالربع السابق، وارتفاعاً بنحو 204 مليون برميل أي بنسبة 2.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (9) والشكل (14).

<sup>7</sup> يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربعة مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

<sup>8</sup> يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.



**الجدول (9)**  
**تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2023 – 2024)**  
**(مليون برميل)**

المنطقة	2024		2023		التغير عن الربع الثالث 2023
	الربع الثاني 2024	الربع الثالث* 2024	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	
الأمريكتين	(26)	1526	1552	1541	(15)
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	(16)	1267	1283	1272	(5)
أوروبا	(30)	921	951	925	(4)
آسيا/ المحيط الهادئ	14	359	345	365	(6)
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	(41)	2807	2848	2831	(24)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	37	3442	3405	3251	191
إجمالي المخزون التجاري**	(4)	6249	6253	6082	167
المخزون في البحر	(18)	1378	1396	1367	11
المخزون الاستراتيجي منه :	9	1529	1520	1503	26
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	10	383	373	351	31
إجمالي المخزون العالمي	(14)	9156	9170	8952	204
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ( يوم )	(1.0)	60.8	61.8	61.3	(0.5)

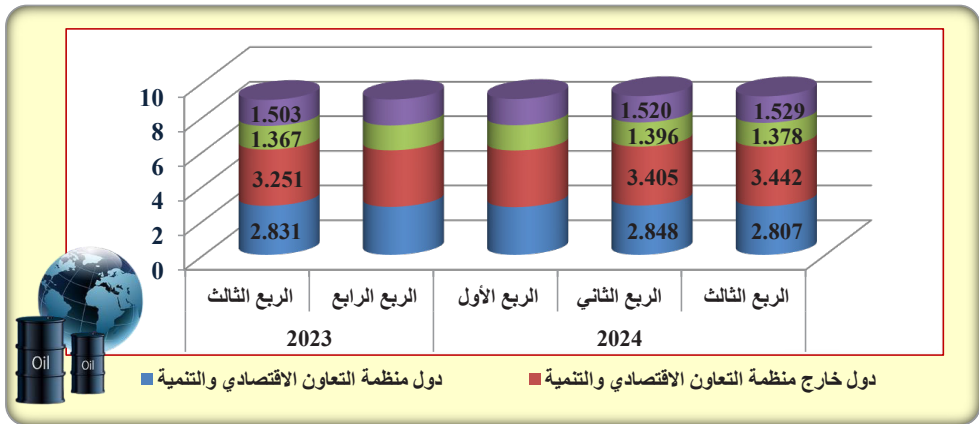
\*\* لايشمل المخزون على متن الناقلات .

\* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

**الشكل (14)**  
**تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع السنوي، (2023-2024)**  
**(مليار برميل)**



المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في نهاية الربع الثالث من عام 2024 قد بلغت 60.8 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى أقل من المسجل في نهاية الربع السابق البالغ 61.8 يوم من الاستهلاك، وأقل من المستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي البالغ 61.3 يوم من الاستهلاك.

#### ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

#### - العوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

خلال الربع الثالث من عام 2024، تأثرت أسعار النفط الخام سلباً بتراجع علاوة المخاطر الجيوسياسية المرتبطة بالمخاوف حول إمكانية تعطل الإمدادات النفطية من منطقة الشرق الأوسط. في حين تلتفت الأسعار دعماً من استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وما يرتبط بها من انعكاسات سلبية على أمن الطاقة العالمي.

#### - الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تباين تأثير أسعار النفط الخام بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الثالث من عام 2024. يذكر في هذا السياق، أن أسعار النفط الخام قد ارتفعت في شهر يوليو 2024، تزامناً مع انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي<sup>9</sup>، على خلفية ضعف المؤشرات الاقتصادية الأمريكية والتوقعات بشأن خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة. وانخفضت أسعار النفط الخام في شهر أغسطس 2024، على الرغم من استمرار تراجع مؤشر الدولار الأمريكي متأثراً بنفس الأسباب المشار إليها أعلاه. ويُعد توافق اتجاهات أسعار النفط الخام والدولار أمر نادرًا ما يحدث، نظراً للارتباط العكسي بينهما، ويستمر حدوثه لفترة زمنية قصيرة، نتيجة حدوث عدة عوامل متداخلة في نفس الوقت، منها ما له علاقة بأساسيات السوق النفطية، ومنها ما ليس له علاقة بها. وتواصل التوافق في الاتجاهات، حيث انخفضت أسعار النفط في شهر سبتمبر، رغم تراجع مؤشر الدولار الأمريكي بسبب خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة بنسبة أعلى من المتوقع بلغت 50 نقطة أساس، والزيادة في مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي وهو ما يشير إلى تراجع الضغوط التضخمية.

<sup>9</sup> يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية هي (اليورو، والين الياباني، والجنية الاسترليني، والدولار الكندي، والفرنك السويسري، والكرونا السويدية).



## - نشاط المضاربات

أثرت المضاربات بشكل ملموس على أسعار النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2024، حيث تأثرت أسعار النفط الخام سلباً بالتقلبات الملحوظة في نشاط المضاربات في سوق العقود الآجلة التي شهدت تزايد في عمليات البيع خلال شهر أغسطس، في ظل توجه مجموعة أوبك+ لتخفيف القيود الطوعية على الإمدادات، وخفض التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي على النفط. قبل أن تتراجع عمليات البيع في شهر سبتمبر على خلفية قرار مجموعة أوبك+ بتمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية لمدة شهرين حتى نهاية شهر نوفمبر 2024. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن قرارات مجموعة أوبك+ كان لها دوراً مهماً في تحقيق استقرار وتوازن أسواق النفط، ومن ثم الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الآجلة، التي تزيد استثماراتهم في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام، اعتماداً على ثلاثة عوامل رئيسية هي الإمدادات الحالية، والإمدادات المستقبلية، والطلب المتوقع.

### 3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

#### أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، أولاً: الموقع – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجود في مناطق وسط الولايات المتحدة الأمريكية وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وتقوم بتغطية إحتياجاتها من الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. ثانياً: الجودة – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات أخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث من غير المجدي اقتصادياً من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخفيف



المحلي فقط، إذ يجب استيراد نפט من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. في الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة النفط الأمريكية.

وقد **انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية** من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2024 بحوالي 228 ألف ب/ي أي بنسبة بلغت 3.3% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 6.6 مليون ب/ي وهو مستوى منخفض بحوالي 154 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى بداية موسم الأعاصير التي أثرت بشكل ملموس على حركة التجارة النفطية، فضلاً عن اضطرابات السكك الحديدية في كندا التي عطلت شحنات النفط الخام الثقيل الحامض إلى المصافي الأمريكية وهو ما تسبب في انخفاض واردات النفط الخام الأمريكية خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2024 إلى نحو 5.8 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ شهر مارس 2024. يذكر أن واردات النفط الخام الأمريكية المنقولة بالسكك الحديدية من كندا انخفضت بنسبة 65% منذ بدء تشغيل توسعة خط أنابيب Trans Mountain في شهر مايو 2024، والذي ينقل تدفقات النفط الخام إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع واردات النفط الخام الأمريكية من فنزويلا التي أظهرت بيانات الشحن أن صادراتها من النفط في أغسطس 2024 قد بلغت أعلى مستوياتها في أكثر من 4 أعوام، بدعم من الشحنات إلى الصين والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا. هذا وقد منحت وزارة الخزانة الأمريكية في عام 2023 ترخيصاً واسع النطاق يسمح لفنزويلا بتصدير نفطها، ولكنه لم يتم تجديده في شهر أبريل 2024، وتم إصدار تراخيص طاقة فردية منذ ذلك الحين.

كما **انخفضت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من المنتجات النفطية** خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 276 ألف ب/ي أي بنسبة 13.4% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 1.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 103 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى انخفاض واردات ساحل الخليج الأمريكي من زيت الوقود خلال أغسطس 2024 إلى أدنى مستوى لها منذ يناير 2019، في إشارة إلى ضعف طلب مصافي التكرير مع تراجع الهوامش.



وعلى جانب الصادرات، انخفضت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 173 ألف ب/ي، أي بنسبة 4.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 61 ألف ب/ي على أساس سنوي. وتجدر الإشارة إلى انخفاض صادرات النفط الخام من ساحل الخليج الأمريكي إلى 2.8 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى لها منذ منتصف عام 2023، ويرجع ذلك جزئياً إلى الإعصار Francine.

وقد تراجعت صادرات النفط الخام الأمريكية المتجهة إلى أوروبا خلال الربع الثالث 2024، تزامناً مع قيام المشتريين الأوروبيين بشراء النفط الخام الإقليمي الأكثر جاذبية اقتصادياً والنفط الخام من دول غرب أفريقيا الأقل تكلفة. حيث تقلص الفارق بين أسعار خام غرب تكساس الأمريكي وخام برنت وهو ما جعل من الصعب تحقيق أرباح من شحن النفط الخام الأمريكي إلى أوروبا.

وتشير التوقعات إلى أن صادرات النفط الخام الأمريكية قد تصل إلى ذروتها في عام 2024 عقب أعوام من النمو القوي، حيث سجلت أدنى نسبة نمو لها منذ رفع الحظر عن الصادرات في عام 2015، ويعزى ذلك إلى مزيج من تباطؤ نمو الإمدادات وتراجع الطلب – لا سيما من آسيا.

بينما ارتفعت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية بحوالي 173 ألف ب/ي، أي بنسبة 2.6% مقارنة بمستويات الربع السابق، بدعم من انتعاش نشاط مصافي التكرير خلال موسم القيادة والسفر الصيفي، لتصل إلى حوالي 6.8 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 515 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى ارتفاع الصادرات الأمريكية خلال الأسبوع المنتهي في السادس عشر من أغسطس 2024 إلى ثاني أعلى مستوى قياسي لها بلغ نحو 7.3 مليون ب/ي.

وبناء على ما تقدم، استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في كونها مستورد صافي للنفط الخام ومصدر صافي للمنتجات النفطية خلال الربع الثالث من عام 2024. هذا وقد بلغ صافي الصادرات النفطية الأمريكية (تشمل النفط الخام والمنتجات النفطية) نحو 2.4 مليون ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 1.9 مليون ب/ي خلال الربع السابق ونحو 1.7 مليون ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).

### الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند  
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
4.4	11.3	2.7	الربع الثالث 2023
4.5	11.1	2.0	الربع الرابع
4.9	11.2	2.1	الربع الأول 2024
5.0	11.1	2.7	الربع الثاني
4.6	10.9	2.6	الربع الثالث
<b>(0.384)</b>	<b>(0.217)</b>	<b>(0.055)</b>	الربع الثاني 2024
<b>0.193</b>	<b>(0.420)</b>	<b>(0.092)</b>	الربع الثالث 2023

\*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

**المصادر:**

– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –  
– إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). General Administration of Customs, China –

### الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند  
(مليون برميل/يوم)

الهند	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	
(0.302)	(0.351)	(4.4)	الربع الثالث 2023
(0.265)	(0.147)	(4.6)	الربع الرابع
(0.318)	(0.215)	(4.6)	الربع الأول 2024
(0.228)	(0.175)	(4.6)	الربع الثاني
(0.262)	(0.229)	(5.0)	الربع الثالث
<b>(0.033)</b>	<b>(0.054)</b>	<b>(0.449)</b>	الربع الثاني 2024
<b>0.041</b>	<b>0.122</b>	<b>(0.617)</b>	الربع الثالث 2023

\*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

**المصادر:**

– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك. Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –  
– إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA). General Administration of Customs, China –



## ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت **واردات الصين من النفط الخام** خلال الربع الثالث 2024 بحوالي 217 ألف ب/ي، أي بنسبة 2%، لتصل إلى حوالي 10.9 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 420 ألف ب/ي على أساس سنوي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، أن واردات الصين من النفط الخام بلغت نحو 10 مليون ب/ي خلال شهر يوليو 2024، وهو أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2022، منخفضة بنسبة بلغت 11.8% على أساس شهري، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب من قبل مصافي التكرير الحكومية – رغم انتهاء أعمال الصيانة المخططة، فضلاً عن الانخفاض النسبي في واردات المصافي المستقلة، تزامناً مع تباطؤ الاقتصاد وضعف الطلب المحلي على الوقود متأثراً بزيادة مبيعات المركبات الكهربائية التي تجاوزت تلك التي تعمل بمحركات الاحتراق الداخلي للمرة الأولى، حيث أعلنت الصين عن برنامج مقايضة معزز يقدم مدفوعات بقيمة تعادل 2805 دولار في مقابل التحول إلى استخدام المركبات الكهربائية التي تُعد الصين أكبر منتج لها على مستوى العالم. وارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال شهر أغسطس 2024، لتصل إلى نحو 11.6 مليون ب/ي وهو أعلى مستوى لها منذ شهر أغسطس 2023، انعكاساً لانخفاض أسعار النفط الخام، والتوجه نحو زيادة المخزونات، حيث يتمثل نمط الشراء لدى مصافي التكرير الصينية في أنها تميل إلى زيادة الواردات عند وصول أسعار النفط الخام عند مستوى تناقسي، ومن المرجح أن الشحنات التي وصلت في شهر أغسطس تم الاتفاق عليها في شهري مايو ويونيو عندما كانت أسعار النفط الخام العالمية تتجه نحو الانخفاض.

وتشير التقديرات إلى أن واردات الصين من النفط الخام عاودت انخفاضها في شهر سبتمبر لتبلغ نحو 11.1 مليون ب/ي، على الرغم من موسم ذروة الطلب في أنشطة الصيد والزراعة والبناء، متأثرة بضعف هوامش التكرير في المصافي التي أغلقت وحداتها لإجراء أعمال الصيانة المخطط لها. كما انخفضت **واردات الصين من المنتجات النفطية** خلال الربع الثالث من عام 2024 بمقدار 81 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى نحو 1 مليون ب/ي، وهو تقريباً نفس المستوى المسجل خلال الربع المماثل من العام السابق. يأتي ذلك تزامناً مع بدء توجه مصافي التكرير المستقلة نحو خفض واردات زيت الوقود الخام، في ظل قرب دخول لوائح خصم الضرائب الجديدة حيز التنفيذ.

وفيما يتعلق **بالصادرات**، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الثالث من عام 2024. في حين انخفضت **صادراتها من المنتجات النفطية** بشكل طفيف بلغ نحو 27 ألف ب/ي أو بنسبة 2.2% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1.2 مليون ب/ي، منخفضة بنحو 123 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع الصادرات من الغازولين والديزل وزيت الوقود. هذا وقد أصدرت الصين الدفعة الثالثة من حصص تصدير الوقود في أواخر شهر سبتمبر 2024، بلغت نحو 8 مليون طن متري للمنتجات النفطية النظيفة، ونحو 1 مليون طن متري للوقود منخفض الكبريت.

وبشكل عام، انخفض **صافي الواردات النفطية للصين** خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 271 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 10.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 298 ألف ب/ي على أساس سنوي، كما يوضح **الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً**.

### ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت **واردات الهند من النفط الخام** في الربع الثالث 2024 بحوالي 384 ألف ب/ي، أي بنسبة بلغت 7.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.6 مليون ب/ي، مرتفعة بحوالي 193 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الانخفاض بشكل رئيسي إلى ضعف الطلب المحلي على خلفية تأثر الأنشطة الاقتصادية – لا سيما الزراعة وبناء الطرق – بالأعاصير وهطول الأمطار الغزيرة التي كانت أعلى من المتوسط خلال موسم الرياح الموسمية، فضلاً عن صيانة بعض المصافي الحكومية.

وقد استمرت روسيا في كونها أكبر مورد للنفط إلى الهند خلال الربع الثالث من عام 2024، حيث كانت الهند أكبر مستورد للنفط الخام الروسي في شهر يوليو – متجاوزة الصين، بمستوى قياسي بلغ نحو 2.1 مليون ب/ي، أي نحو 45% من إجمالي واردات الهند من النفط الخام. وتراجعت تلك الواردات في شهر أغسطس متأثرة بصيانة مصافي التكرير في الهند، وانخفاض الصادرات من روسيا بسبب الصيانة الموسمية للحقول، قبل أن تعاود ارتفاعها مجدداً في شهر سبتمبر. تجدر الإشارة إلى أن الهند برزت كأكبر مستورد لشحنات النفط الخام الروسي المنقول بحراً بأسعار مخفضة، عقب فرض عقوبات على تلك الشحنات بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.



في حين ارتفعت واردات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 93 ألف ب/ي، أي بنسبة 9.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي، مرتفعة بنحو 101 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، يأتي ذلك في ظل انتعاش واردات من غاز البترول المسال في شهر أغسطس 2024. وفيما يتعلق بالصادرات، ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية بحوالي 126 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.4% مقارنة بالربع السابق البالغ، لتصل إلى حوالي 1.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 61 ألف ب/ي على أساس سنوي. ويعزى ذلك الارتفاع إلى الزيادة الملحوظة في الصادرات من وقود النقل الثقيل – لا سيما الديزل خلال سبتمبر 2024، تزامناً مع صيانة المصافي في أوروبا، وضعف الطلب المحلي خلال موسم الرياح الموسمية.

وبذلك انخفض صافي الواردات النفطية للهند خلال الربع الثالث من عام 2024 بحوالي 417 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.7% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.4 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بحوالي 234 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.

#### 4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء صناعة تكرير النفط الخام العالمية خلال الربع الثالث من عام 2024، حيث ارتفعت كميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية بنحو 610 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 81.4 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 550 ألف ب/ي على أساس سنوي. فقد ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي 350 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 36.2 مليون ب/ي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة نشاط التكرير في كندا بدعم من مصفاة تكرير النفط "Olmecca" التابعة لشركة بيمكس الحكومية التي ارتفع معدل تشغيلها إلى 80% من طاقتها الإنتاجية البالغة 340 ألف ب/ي. وفي المقابل تراجع نشاط مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية لينخفض إنتاجها من المنتجات النفطية المكررة بنحو 320 ألف ب/ي، متأثراً ببدء موسم الأعاصير الذي تسببت في انخفاض معدل تشغيل مصافي التكرير خلال الأسبوع المنتهي في السابع والعشرين من شهر سبتمبر 2024 إلى 87.6% وهو أدنى مستوى له منذ شهر أبريل 2024، فضلاً عن ضعف الطلب على المنتجات البترولية في الصين وأوروبا بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي، والانقطاع المؤقت في

إمدادات النفط الخام من كندا بسبب اضطرابات السكك الحديدية التي عطلت شحنات النفط الخام الثقيل الحامض إلى المصافي الأمريكية.

وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن القرب الجغرافي يسمح لخطوط الأنابيب الكندية بنقل النفط الخام من المقاطعات الغربية، وخاصة من أكبر منطقة لإنتاج النفط الخام في مقاطعة ألبرتا، إلى مصافي التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد ارتفعت سعة خطوط الأنابيب لنقل صادرات كندا من النفط الخام خلال الأعوام الأخيرة، وأخرها في مايو 2024، تزامناً مع بدء مشروع توسعة خط أنابيب Trans Mountain الذي يهدف إلى زيادة قدرة منتجي النفط الخام في كندا على الوصول إلى الأسواق العالمية، وتخفيف الاختناقات ودفع إنتاج النفط إلى الارتفاع.

وارتفع نشاط مصافي التكرير الأوروبية، بدعم من ارتفاع الطلب على وقود النقل في فرنسا والمملكة المتحدة وأسبانيا وسط موسم القيادة والسفر الصيفي، وارتفاع الطلب على المنتجات النفطية المستخدمة كمواد أولية في صناعة البتر وكيمائيات. بينما تأثر نشاط مصافي التكرير سلباً باستمرار ضعف النشاط الصناعي، وضعف هوامش التكرير بشكل ملحوظ، حيث أظهرت أحدث بيانات صادرة عن شركة TotalEnergies انخفاض مؤشر هوامش التكرير خلال الربع الثالث من عام 2024 بنسبة نحو 66% على أساس فصلي، مما يمثل أكبر انخفاض ربع سنوي في أكثر من خمسة أعوام. وأشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى تقلص هوامش التكرير للمصافي في كافة أنحاء العالم، انعكاساً للطلب الضعيف نسبياً على المنتجات البترولية حتى مع زيادة القدرة التكريرية العالمية. مما يشير إلى انخفاض الربحية من تكرير النفط الخام وبيع المنتجات البترولية، حيث انخفض متوسط هامش مصافي التكرير في شهر سبتمبر 2024 إلى أدنى مستوى له منذ عام 2020.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة التكرير الأوروبية، التي كانت تحت ضغط طويل من المنافسين، قد انتعشت نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية بعد قرار حظر الواردات النفطية من روسيا التي كانت مصدراً رئيسياً للديزل. ومع ذلك، أدى بدء تشغيل مصافي تكرير جديدة في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، إلى جانب تباطؤ النشاط الاقتصادي في أوروبا، إلى تجدد الضغوط على القطاع.



وانخفض أداء نشاط مصافي التكرير في دول آسيا والمحيط الهادئ، على خلفية تراجع الطلب في اليابان وسط ضعف نمو نشاط قطاعي التصنيع والخدمات الذي كان له دور في انخفاض وارداتها من النفط الخام في شهر يوليو 2024 إلى أدنى مستوى له في أكثر من ثلاثة أعوام.

أما فيما يخص المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الثالث من عام 2024، فقد ارتفعت بنحو 260 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 45.2 مليون ب/ي. وقد ارتفع نشاط مصافي التكرير في منطقة الشرق الأوسط بحوالي 220 ألف ب/ي، بدعم من تطوير المصافي القائمة وتشغيل المصافي الجديدة مثل مصفاة الدقم في سلطنة عُمان التي تبلغ طاقتها التكريرية 230 ألف ب/ي، ومصفاة الزور في دولة الكويت التي تبلغ طاقتها التكريرية 615 ألف ب/ي، مما دفع بصادرات الديزل من منطقة الشرق الأوسط إلى الارتفاع إلى مستوى قياسي بلغ أكثر من 1.8 مليون ب/ي خلال شهر يونيو 2024، وفقاً لبيانات شركة Vortexa لتتبع تدفقات ومخزونات النفط والغاز، مع توقع استمرار نمو تلك الصادرات من مصفاة الدقم التي تهدف إلى زيادة طاقتها التكريرية بنسبة 10% بعد بدء تشغيل وحدات الكوك والتكسير الهيدروجيني (Argus Media). كما حققت مصفاة الدقم مؤخراً القدرة على إنتاج الديزل بالموصفات الأوروبية، مما يسمح لها بتصدير شحناتها إلى أوروبا طوال العام.

وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في روسيا خلال الربع الثالث من عام 2024 بحوالي 150 ألف ب/ي على أساس فصلي، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إعادة تشغيل بعض وحدات المعالجة بمصافي التكرير التي تم استهدافها في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، وقد كان لأعمال الصيانة المخطط لها في شهر سبتمبر دوراً في الحد من ارتفاع إنتاجية المصافي.

كما ارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في إفريقيا بنحو 120 ألف ب/ي، تزامناً مع تكثيف نشاط التكرير في مصفاة Dangote النيجيرية التي تبلغ طاقتها التكريرية 650 ألف ب/ي. وارتفعت إنتاجية مصافي التكرير في دول أمريكا اللاتينية بنحو 40 ألف ب/ي.

وفي المقابل انخفضت إنتاجية مصافي التكرير في الصين بشكل ملحوظ بلغ 230 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، حيث انخفض إنتاج مصافي التكرير في شهر يوليو 2024 بنسبة 6.1% على أساس سنوي، ليصل إلى أدنى مستوى له منذ أكتوبر 2022 وهو 13.9 مليون ب/ي، ويعزى ذلك إلى



انخفاض ضعف الطلب، وتراجع الإنتاج في المصافي المستقلة الصغيرة بسبب ضعف هوامش الربح، فضلاً عن عمليات الصيانة المخطط لها في مصفاتي WEPEC و Ningxia التابعتان لشركة PetroChina ومصافتي Qilu و Maoming التابعتان لشركة Sinopec. وتواصل انخفاض إنتاج مصافي التكرير الصينية في شهر أغسطس 2024 ونسبة 6.2% على أساس سنوي، على خلفية بعض عمليات الصيانة المخطط لها في مصفاتي Jinling و Tianjin التابعتين لشركة Sinopec ومصفاتي Ningxia و Jilin التابعتين لشركة PetroChina الحكومية، فضلاً عن انخفاض الطلب على الوقود وضعف هوامش التصدير الذي كان السبب في انخفاض إنتاج مصافي التكرير في الصين في شهر سبتمبر 2024، وذلك للشهر السادس على التوالي، بنسبة 5.4% على أساس سنوي، على الرغم من بدء تشغيل أحدث مصفاة في الصين "Shandong Yulong" للبتر وكيمويات.

كما انخفضت إنتاجية مصافي التكرير في الهند خلال الربع الثالث من عام 2024 بشكل ملحوظ بلغ حوالي 240 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى حوالي 5.1 مليون ب/ي. وقد يعزى ذلك إلى تأثير الأنشطة الاقتصادية – لا سيما الزراعة وبناء الطرق – بالأعاصير في شرق الهند وهطول أمطار غزيرة كانت أعلى من المتوسط خلال موسم الرياح الموسمية، فضلاً عن عمليات الصيانة المخطط لها في مصفاة Kochi ومصفاة Bina خلال شهري أغسطس وسبتمبر 2024. وتجدر الإشارة إلى مواصلة مصافي تكرير النفط في الهند سعيها للاستفادة من أسعار النفط الخام الروسي المنخفضة في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في شرق أوروبا، حيث تقوم بتكريره ومن ثم تصديره كوقود إلى الدول الأوروبية بأسعار السوق المرتفعة، كما يوضح الجدول (12) والشكل (15).

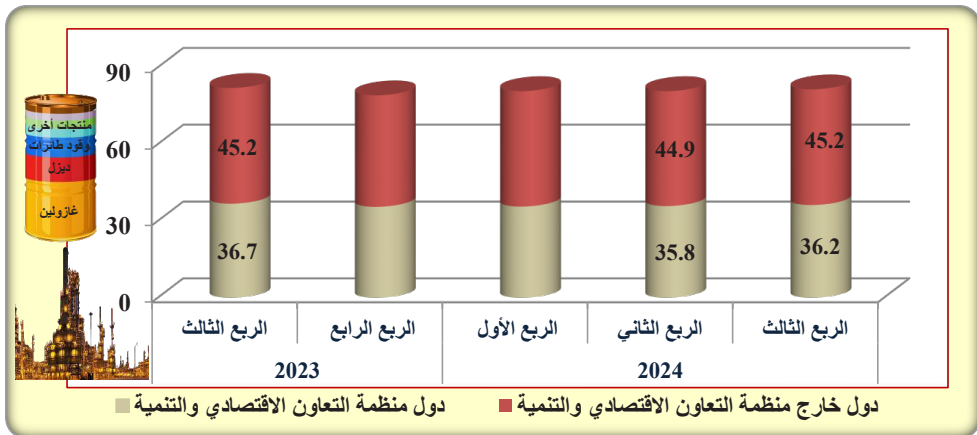


**الجدول (12)**  
**تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2024 – 2023)**  
**(مليون برميل/يوم)**

المنطقة	2024		2023		التغير عن
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الثاني	
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	36.2	35.8	36.7	36.7	0.350
الأمريكتين	19.4	19.2	19.3	19.3	0.130
أوروبا	11.3	11.1	11.7	11.7	0.410
آسيا/المحيط الهادئ	5.5	5.6	5.7	5.7	(0.210)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	45.2	44.9	45.2	45.2	0.260
الصين	14.0	14.3	15.2	15.2	(1.170)
الهند	5.1	5.3	5.0	5.0	(0.240)
دول الشرق الأوسط	8.2	8.0	7.9	7.9	0.320
روسيا	5.5	5.4	5.5	5.5	0.010
دول أمريكا اللاتينية	3.6	3.6	3.5	3.5	0.190
أفريقيا	1.9	1.8	1.7	1.7	0.220
دول أخرى*	6.8	6.6	6.5	6.5	0.330
<b>الإجمالي العالمي</b>	<b>81.4</b>	<b>80.8</b>	<b>81.9</b>	<b>81.9</b>	<b>(0.550)</b>

\* تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الآسيوية وباقي دول أوراسيا.  
**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

**الشكل (15)**  
**التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2024-2023)**  
**(مليون برميل/ يوم)**



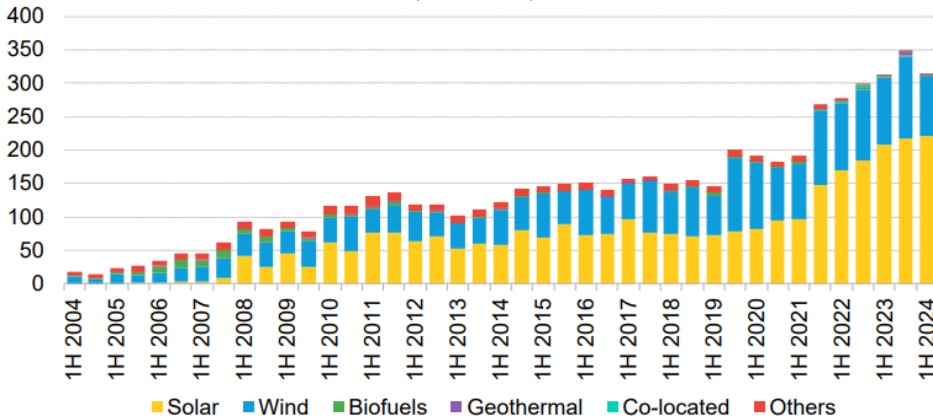
**المصدر:** منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

### ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

اختتمت قمة المناخ COP28 التي عُقدت في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر ديسمبر 2023 بإعلان ما يقرب من 200 طرف اتخاذ إجراءات نحو مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة العالمية ثلاث مرات بحلول عام 2030. وفي هذا السياق، تزايدت الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة خلال الأشهر المنقضية منذ التوصل إلى هذا الاتفاق، غير أنه هناك حاجة إلى مزيد من التسارع للوصول إلى مسار انبعاثات صفرية صافية.

بلغت الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة نحو 313 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2024، ثاني أعلى مستوى مسجل على الإطلاق، رغم انخفاضه بنسبة 11% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي التي شهدت أعلى مستوى نصف سنوي على الإطلاق. استحوذت الطاقة الشمسية على الحصة الأكبر من تلك الاستثمارات بدعم من الانخفاض في أسعار الوحدات، وانخفضت الاستثمارات في طاقة الرياح بنسبة بلغت 26% على أساس سنوي لتصل إلى حوالي 90.7 مليار دولار، حيث شهدت الاستثمارات في طاقة الرياح البحرية انخفاضاً بنسبة بلغت 56% على أساس سنوي، في حين ارتفعت الاستثمارات في طاقة الرياح البرية بنسبة 13%، كما يوضح الشكل (16).

**الشكل (16)**  
الاستثمارات العالمية في الطاقات المتجددة، (2023-2013)  
(مليار دولار)

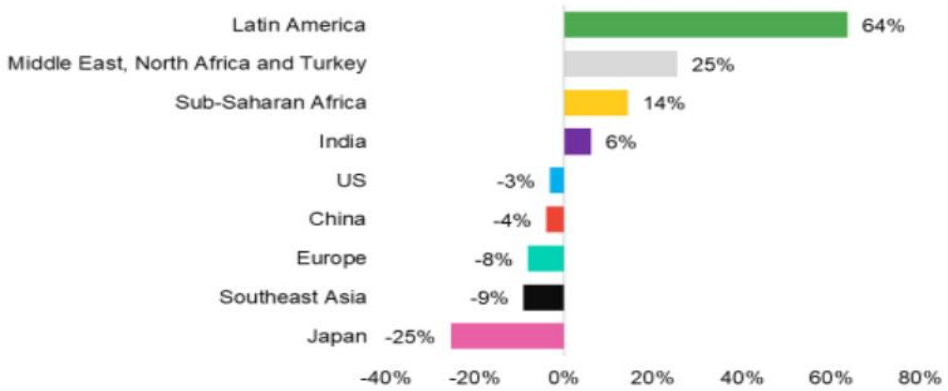


المصدر: Unlocking Investment to Triple Renewables by 2030, Bloomberg NFE, September 2024



وفيما يخص التطورات على مستوى المناطق الجغرافية، فقد شهدت تدفقات الاستثمارات في الطاقة المتجددة تبايناً ملحوظاً، حيث أدت الاستثمارات في الطاقة الشمسية على نطاق المرافق الصغيرة إلى ارتفاعات كبيرة في إجمالي الاستثمارات في الطاقة المتجددة خلال النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2023. وقد كانت مشروعات الطاقة الشمسية التي تقل قدرتها عن 5 ميغاواط في البرازيل هي السبب الرئيسي في زيادة الاستثمارات بأمريكا اللاتينية، وارتفعت الاستثمارات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركيا بنسبة بلغت حوالي 25% بسبب الزيادة في نشر الطاقة الشمسية على نطاق المرافق الصغيرة، وارتفعت الاستثمارات في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بشكل كبير خلال هذه الفترة على خلفية بعض المشروعات الكبيرة في جنوب إفريقيا، وزادت الهند من حجم الاستثمارات على أساس سنوي خلال النصف الأول من عام 2024. وفي المقابل، انخفضت الاستثمارات في المناطق الأخرى، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى انخفاض أسعار الطاقة الشمسية، كما يوضح الشكل (17).

**الشكل (17)**  
التغير في تدفقات الاستثمارات في الطاقات المتجددة،  
النصف الأول من عام 2024 مقارنة بالنصف الأول من عام 2023  
(%)

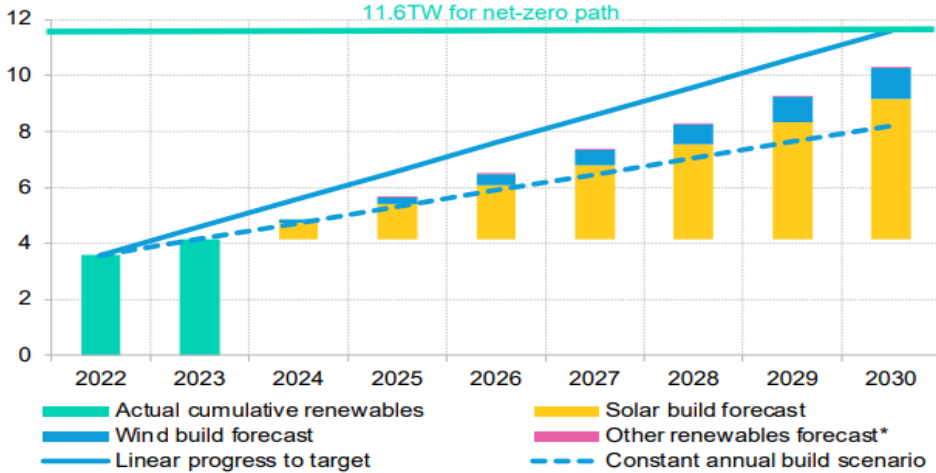


المصدر: Unlocking Investment to Triple Renewables by 2030, Bloomberg NFE, September 2024.

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق هدف مضاعفة القدرات العالمية من الطاقات المتجددة بمقدار ثلاث مرات، يستلزم إضافة أكثر من 1060 جيجاوات سنوياً للوصول إلى مستوى 11.6 تيراواط بحلول عام 2030، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لوكالة Bloomberg NFE. وقد تمت إضافة ما مجموعه حوالي 578 جيجاوات من سعة الطاقات المتجددة في عام 2023 (مع طفرة خاصة شهدتها الطاقة الشمسية)، ومن شأن استمرار النمو السنوي عند ذلك المستوى، أن ترتفع القدرات العالمية من الطاقات المتجددة إلى نحو 8.2 تيراواط فقط بحلول عام 2030، كما يوضح الشكل (18).

### الشكل (18)

المسارات المتوقعة لتحقيق هدف مضاعفة الطاقة المتجددة 3 مرات بمعدل نمو سنوي مركب ثابت، (تيراواط)



المصدر: Unlocking Investment to Triple Renewables by 2030, Bloomberg NFE, September 2024



## رابعاً: الهيدروجين كوقود للمستقبل

يلعب الهيدروجين دوراً بارزاً في دعم التزامات المناخ الحكومية المعلنة وتعزيز أمن الطاقة، وهناك حاجة إلى نشر كبير لتقنيات الهيدروجين المتاحة وتسريع الابتكار لتلك التقنيات التي لا تزال قيد التطوير خلال العقد الحالي.

### الطلب العالمي على الهيدروجين

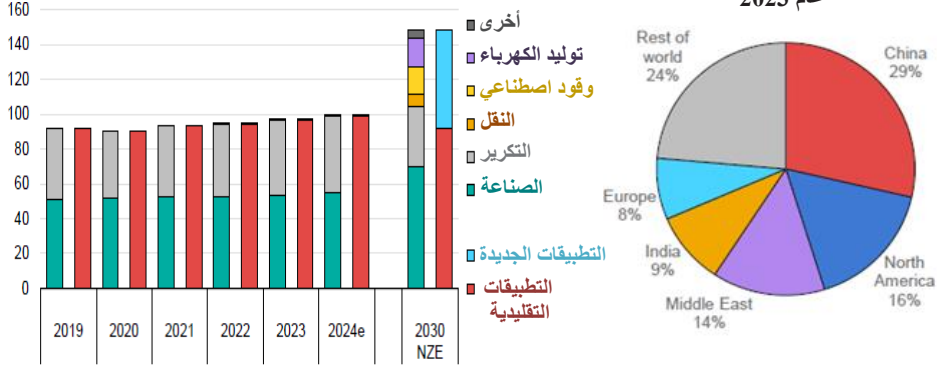
استمر الطلب العالمي على الهيدروجين في النمو خلال عام 2023 ليصل إلى مستوى قياسي جديد يتجاوز 97 مليون طن، أي بنسبة زيادة بلغت 2.5% مقارنة بالعام السابق. هذا وقد تركز الجزء الأكبر من الارتفاع في الطلب العالمي على الهيدروجين في التطبيقات التقليدية، لا سيما في صناعة التكرير والصناعات البترولية وكيمياوية (إنتاج الأمونيا والميثانول) وصناعة الصلب. وعلى الرغم من نمو الطلب على الهيدروجين في التطبيقات الجديدة، مثل الصناعات الثقيلة والنقل وإنتاج الوقود المعتمد على الهيدروجين أو توليد الكهرباء وتخزينها، بنسبة نحو 40% مقارنة بعام 2022، إلا أنه لا يزال يمثل أقل من 1% من إجمالي الطلب العالمي.

ظل التوزيع الجغرافي للطلب على الهيدروجين دون تغيير إلى حد كبير، حيث جاءت الصين في المرتبة الأولى كأكبر مستهلك عالمي للهيدروجين باستحواذها على ما يقرب من 28 مليون طن (أي ما يعادل ثلث إجمالي الطلب العالمي)، وأكثر من ضعف الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في المرتبة الثانية بواقع 13 مليون طن. وشهد الطلب على الهيدروجين نمواً نسبياً في جميع المناطق المستهلكة الرئيسية، باستثناء منطقة الشرق الأوسط التي شهدت نمواً في الطلب بأكثر من 6% على أساس سنوي بدعم من ارتفاع الطلب على الهيدروجين في صناعة التكرير وصناعة الميثانول، كما شهدت الهند نمواً في الطلب بأكثر من 5% على أساس سنوي في ظل ارتفاع الطلب في صناعة التكرير وصناعة الصلب. ومن الملاحظ أن النمو العالمي في الطلب على الهيدروجين لا يعكس نجاح جهود السياسات الرامية للتوسع في استخدامه، بل يرتبط بشكل رئيسي باتجاهات الصناعة العالمية.

وتشير توقعات سيناريو صافي الانبعاثات الصفيرية لوكالة الطاقة الدولية إلى نمو الطلب العالمي على الهيدروجين إلى ما يقرب من 150 مليون طن بحلول عام 2030، منه حوالي 40% من التطبيقات الجديدة التي تحتاج للنمو بأكثر من 80 ضعف بحلول عام 2030، كما يوضح الشكل (19).

### الشكل (19)

الطلب العالمي على الهيدروجين وفقاً للقطاعات والمناطق الجغرافية في سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية، خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2030 (مليون طن)



- سيناريو صافي الانبعاثات الصفرية (Net Zero Emissions- NZE).  
المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2024, P.21.

سجل الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير أعلى مستوى له على الإطلاق أي حوالي 43 مليون طن في عام 2023، متجاوزاً المستوى القياسي المسجل في عام 2022. وجاءت أكبر زيادة على أساس سنوي من الصين ومنطقة الشرق الأوسط. وفي المقابل، ظل الطلب في جميع المناطق الرئيسية الأخرى ثابتاً إلى حد كبير مقارنة بعام 2022. يذكر أن نمو الطلب في الصين كان مدفوعاً بالتحول في سياسة تقييد الصادرات، ورفع التدابير المتعلقة بجائحة كورونا. ولا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على أكبر حصة من الطلب العالمي على الهيدروجين المستخدم في قطاع التكرير.

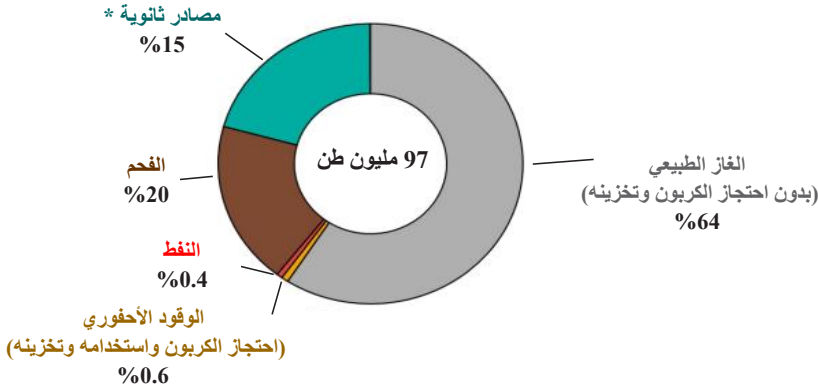
ومن المتوقع، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية لووكالة الطاقة الدولية، أن ينخفض الطلب العالمي على الهيدروجين في قطاع التكرير إلى أقل من 35 مليون طن بحلول عام 2030. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تلبية حصة أكبر من الهيدروجين المستخدم في التكرير من خلال الهيدروجين منخفض الانبعاثات، والذي يتوقع أن يمثل نحو 25% من إجمالي الطلب على الهيدروجين، إذا ما تم تنفيذ جميع المشروعات المعلنة في الوقت المحدد لها.



## الإمدادات العالمية من الهيدروجين

يتم تلبية الطلب العالمي على الهيدروجين بشكل كامل تقريباً عن طريق إنتاج الهيدروجين من الوقود الأحفوري. ففي عام 2023، بلغ إجمالي الإنتاج العالمي من الهيدروجين نحو 97 مليون طن، وأستحوذ الهيدروجين المنتج باستخدام الغاز الطبيعي (بدون احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه) على نحو 64% من إجمالي الإنتاج العالمي من الهيدروجين. بينما شكل إنتاج الهيدروجين من الفحم نسبة 20% من الإجمالي، كما تم استخدام كميات محدودة من النفط بلغت نحو 1% لإنتاج الهيدروجين، كما يوضح الشكل (20).

**الشكل (20)**  
**مصادر إنتاج الهيدروجين، عام 2023**  
**(%)**



\* مصادر ثانوية تشمل الهيدروجين المنتج في مصافي التكرير، والهيدروجين المنتج عن طريق التحليل الكهربائي للمياه.  
المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2024, P.60.

وتأتي الصين في المرتبة الأولى من حيث إنتاج الهيدروجين بحصة تصل إلى نحو 30% من الإجمالي العالمي، تليها الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط بنسبة 14% لكل منهما، والهند بنسبة 9%. ومن المتوقع أن يستمر نمو الإنتاج العالمي من الهيدروجين لتلبية الطلب المتزايد، ليقترب من مستوى 100 مليون طن بحلول نهاية عام 2024.



ومن الملاحظ ارتفاع عدد المشروعات المعلنة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات، وفي حال تم تنفيذ جميع مشروعات إنتاج الهيدروجين من التحليل الكهربائي للمياه، أو من الوقود الأحفوري (مع استخدام تقنية احتجاز الكربون وتخزينه)، يمكن أن يصل الإنتاج العالمي من الهيدروجين منخفض الانبعاثات إلى نحو 49 مليون طن بحلول عام 2030، وهو مستوى أعلى من التوقعات السابقة البالغة 38 مليون طن، على الرغم من أن حوالي 7% فقط من المشروعات الجديدة وصلت إلى مرحلة القرار النهائي بشأن الاستثمار.

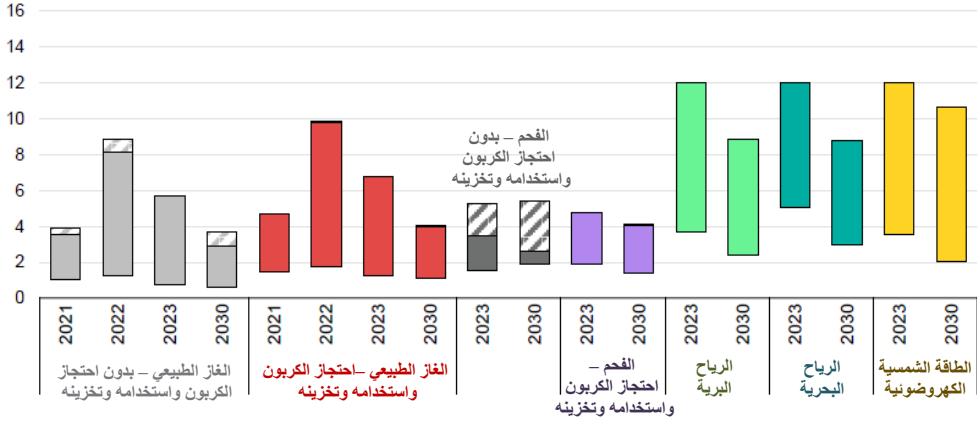
### تكلفة إنتاج الهيدروجين

كان للارتفاع الحاد في أسعار الغاز الطبيعي خلال عام 2022 تأثير كبير على اقتصاديات إنتاج الهيدروجين – لا سيما في أوروبا، حيث ارتفعت تكلفة إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي بما يصل إلى ضعفين ونصف مقارنة بعام 2021. يأتي ذلك قبل أن تنخفض أسعار الغاز الطبيعي في عام 2023 بقيم تتراوح ما بين 25 إلى 70 دولار/ميغاواط ساعة، وقدرت تكلفة إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي بحوالي 0.8 – 5.7 دولار/كجم من الهيدروجين، وهو ما يقترب من التكلفة قبل حدوث الأزمة الروسية الأوكرانية.

ويعد إنتاج الهيدروجين من الغاز الطبيعي هو أحد الخيارات الأقل تكلفة في الوقت الحالي، وفي المقابل يُعد إنتاج الهيدروجين الأخضر (الهيدروجين المنتج باستخدام الطاقة المتجددة) أكثر تكلفة بشكل عام بمقدار 1.5 إلى 6 أضعاف مقارنة بإنتاج الهيدروجين القائم على استخدام الوقود الأحفوري، وذلك بحسب موقع الإنتاج. غير أن الهيدروجين الأخضر يمكن أن يصبح هو الخيار الأقل تكلفة لإنتاج الهيدروجين في العديد من المناطق الجغرافية حول العالم، خاصة تلك التي تتمتع بوفرة في مصادر الطاقة المتجددة، حيث يتوقع انخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين من الطاقة المتجددة إلى أقل من 2 دولار/كجم من الهيدروجين بحلول عام 2030، كما يوضح الشكل (21).



## الشكل (21) تكلفة إنتاج الهيدروجين بأنواعه، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية (دولار/كجم)



المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2024, P.82.

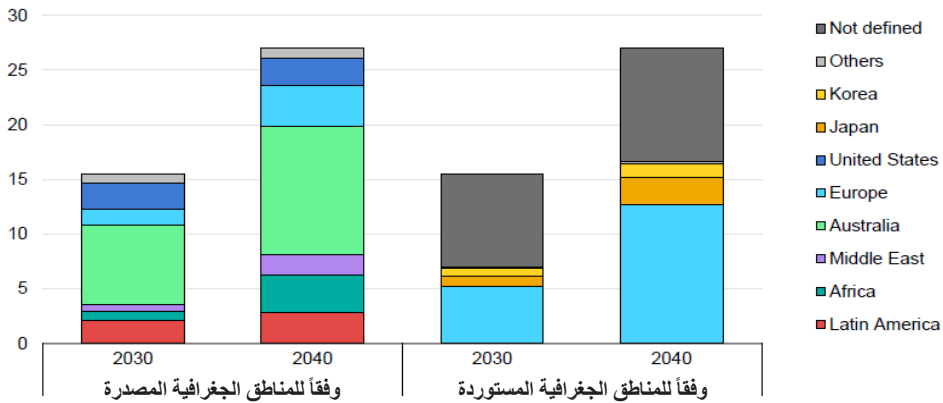
### تجارة الهيدروجين العالمية

يتم إنتاج الهيدروجين في الغالب حيثما تكون هناك حاجة إليه، مع نقل كميات محدودة منه على مدى بضع مئات من الكيلومترات بواسطة الشاحنات أو خطوط الأنابيب. وفي حين يتم نقل بعض كميات الهيدروجين النقي بين الدول المجاورة عبر خطوط الأنابيب المترابطة، وهناك تجارة في المنتجات القائمة على الهيدروجين مثل الأمونيا أو الميثانول، فإن تجارة الهيدروجين تظل ضئيلة بشكل عام. ومع ذلك، فإن تجارة الهيدروجين لديها القدرة على لعب دور مهم في الانتقال إلى نظام طاقة مستدام وآمن وبأسعار معقولة. حيث يُمكن للدول التي لديها موارد وفيرة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات والتي تزيد عن الاحتياجات المحلية، أن تستفيد اقتصادياً من تصدير الهيدروجين والمنتجات المرتبطة به. كما يُمكن للدول ذات الموارد المحلية المحدودة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات بتكاليف منخفضة، أن تستورد الهيدروجين اللازم لإزالة الكربون من أنظمة الطاقة الخاصة بها، وتحسين أمن الطاقة لديها من خلال تنويع مصادر وارداتها من الهيدروجين.

ومن المتوقع أن يصل حجم التجارة العالمية في الهيدروجين والوقود القائم على الهيدروجين إلى أكثر من 70 مليون طن سنوياً بحلول عام 2050، أي ما يقرب من 20% من الطلب العالمي على الهيدروجين منخفض الانبعاثات في ذلك العام، وفقاً لسيناريو صافي الانبعاثات الصفرية.

واستناداً إلى المشروعات العالمية المعلنة الموجهة نحو التصدير (لا تزال جميعها تقريباً في مرحلة مبكرة أو تخضع لدراسة الجدوى)، يتوقع ارتفاع كمية الصادرات المخططة من الهيدروجين إلى حوالي 16 مليون طن سنوياً بحلول عام 2030، وإلى نحو 27 مليون طن بحلول عام 2040. ووفقاً للتوزيع الجغرافي، يتوقع أن تصبح أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدرين للهيدروجين منخفض الانبعاثات بحلول عام 2030 بإجمالي 10 مليون طن، يليهما أمريكا اللاتينية بأكثر من 2 مليون طن. وفي المقابل، يتوقع أن تصبح أوروبا سوقاً رئيسية للهيدروجين والوقود والمواد الخام القائمة على الهيدروجين باستحواذها على نحو 75% من حجم الواردات المعلن عنها، وتمثل الدول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مركز طلب مهم آخر: فاستناداً إلى المشاريع المعلنة، يتوقع أن تستورد اليابان وكوريا معاً حوالي 3.7 مليون طن من الهيدروجين بحلول عام 2040، كما يوضح الشكل (22).

**الشكل (22)**  
**تجارة الهيدروجين منخفض الانبعاثات وفقاً للمناطق الجغرافية، (2030 – 2040)**  
**(مليون طن سنوياً)**

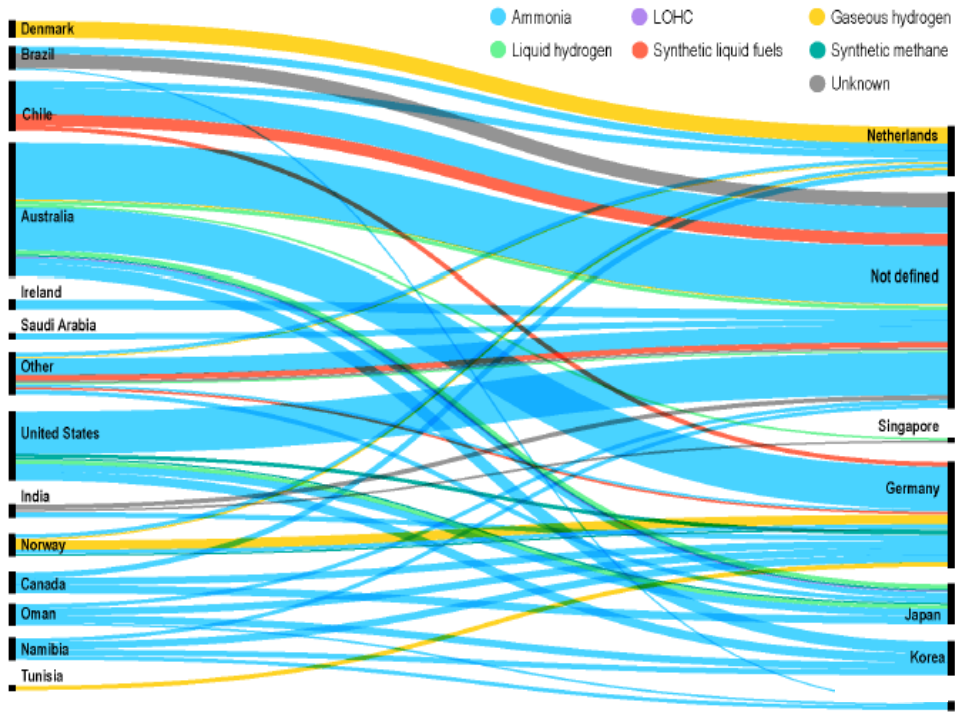


المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2024, P.109



وترتبط طرق التجارة الرئيسية التي يمكن تحديدها بناء على المشروعات المعلنة، أستراليا مع كل من أوروبا والسوق الآسيوية (لا سيما اليابان وكوريا الجنوبية)، ودول أمريكا اللاتينية مع أوروبا، ودول أمريكا الشمالية مع السوق الآسيوية. ومن المتوقع أن تكون الأمونيا هي الناقل الرئيسي للهيدروجين منخفض الانبعاثات بحلول عام 2030، كما يوضح الشكل (23).

### الشكل (23) التدفقات التجارية المحتملة للهيدروجين منخفض الانبعاثات بناء على المشروعات المعلنة، عام 2030



المصدر: IEA, Global Hydrogen Review 2023, P.106.

وقد قدم تقرير "مراجعة قطاع الهيدروجين العالمي 2024"، الصادر عن وكالة الطاقة الدولية بعض التوصيات التي يجب على الدول تبنيها لتسريع إنتاج واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات، وأخذ زمام المبادرة في تحولات الطاقة، والتي من أهمها:

- **التفويض العاجل لخطط الدعم لانتاج واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات:** يتعين على الدول اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتحفيز الطلب على الهيدروجين منخفض الانبعاثات على وجه السرعة، بهدف تمكين توسيع نطاقها بما يتوافق مع طموحاتها في مجال إزالة الكربون. وتقديم دعماً مستهدفاً لمطوري مشروعات توسيع نطاق الإنتاج وخفض التكلفة. ويُعد تقديم الدعم في الوقت المناسب أمر بالغ الأهمية لتمرير قرارات الاستثمار، كما حدث في أوروبا مع موجة من قرارات الاستثمار بعد تأكيد التمويل.
- **تعزيز التنظيم وإصدار الشهادات للخصائص البيئية للهيدروجين منخفض الانبعاثات:** ضرورة تحديد مستويات الانبعاثات المقبولة في إنتاج الهيدروجين، مع ضمان الاتساق التنظيمي مع منهجية ISO.
- **تحديد الفرص لبدء تطوير البنية التحتية للهيدروجين:** أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تسريع تطوير البنية التحتية للهيدروجين لتجنب المزيد من التأخير الذي قد يؤدي إلى إبطاء وتيرة زيادة إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات والطلب عليه. ويمكن أن يشمل العمل الفوري التخطيط المبكر، والتركيز على إعادة استخدام خطوط أنابيب الغاز الطبيعي ومرافق التخزين الحالية لتقليل التكلفة، وتبسيط الأطر التنظيمية لتسريع إصدار التصاريح، وتعزيز التعاون عبر الحدود بشأن شبكات الهيدروجين.
- **دعم الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في توسيع إنتاج واستخدام الهيدروجين منخفض الانبعاثات:** تتمتع الاقتصادات الناشئة والنامية، وخاصة في مناطق جغرافية مثل أفريقيا وأميركا اللاتينية، بإمكانات كبيرة لإنتاج الهيدروجين بتكلفة وانبعاثات منخفضة. ولإطلاق العنان لهذه الإمكانيات، ينبغي للاقتصادات المتقدمة وبنوك التنمية المتعددة الأطراف أن تقدم الدعم المستهدف، بما في ذلك المنح والتمويل الميسر، لمعالجة التحديات الرئيسية مثل الوصول إلى التمويل، وهو عائق رئيسي أمام مطوري المشروعات. هذا ومن الممكن أن يساعد تطوير هذه المشروعات في تغطية الاحتياجات المحلية، والحد من الاعتماد على الواردات، وتمكين تصدير الهيدروجين أو المنتجات القائمة على الهيدروجين.



## خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الثالث من عام 2024 مجموعة من الأحداث الهامة التي كان لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:

### 1. تمديد مجموعة دول أوبك+ التخفيضات الإضافية الطوعية على الإنتاج

في ضوء الالتزام المستمر للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول غير الأعضاء المشاركة في إعلان التعاون بتحقيق استقرار سوق النفط واستدامته، وتوفير التوجيه والشفافية على المدى الطويل للسوق النفطية، وتماشياً مع نهج منظمة أوبك المستمر المتمثل في اتخاذ الاجراءات الاستباقية والوقائية، اتخذت دول أوبك+، التي سبق وأن أعلنت في شهري أبريل ونوفمبر 2023 عن تخفيضات طوعية إضافية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية وروسيا والعراق والإمارات والكويت وكازاخستان والجزائر وعمان، قراراً في الخامس من سبتمبر 2024 بتمديد تلك التخفيضات البالغة 2.2 مليون ب/ي لمدة شهرين حتى نهاية نوفمبر 2024، وبعد ذلك سيتم التخلص التدريجي من هذه التخفيضات على أساس شهري اعتباراً من 1 ديسمبر 2024، كما يوضح الجدول (13). مع التأكيد على المرونة في إيقاف أو عكس التعديلات حسب الضرورة، والالتزام بتحقيق الامتثال الكامل، وتعويض حجم الإنتاج الزائد عن المستهدف بحلول شهر سبتمبر 2025. وفي الثالث من نوفمبر 2024، تم الموافقة على تمديد تعديلات الإنتاج الطوعية البالغة 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية شهر ديسمبر 2024.

### الجدول (13)

مستويات إنتاج النفط الخام المستهدفة لدول أوبك+ المشاركة في إعلان التعاون  
خلال الفترة (أكتوبر 2024 – نهاية عام 2025)  
(ألف برميل/يوم)

نهاية عام 2025	2025										2024		مستوى الإنتاج قبل الخفض	الدولة		
	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	يونيو	مايو	أبريل	مارس	فبراير	يناير			ديسمبر - نوفمبر	
10478	9978	9978	9895	9811	9728	9645	9561	9478	9395	9311	9228	9145	9061	8978	10478	السعودية
4431	4220	4220	4202	4183	4165	4147	4128	4110	4092	4073	4055	4037	4018	4000	4431	العراق
3519	3375	3375	3361	3348	3301	3254	3207	3161	3114	3067	3020	2972	2926	2912	3219	الإمارات
2676	2548	2548	2537	2526	2514	2503	2492	2481	2469	2458	2447	2436	2424	2413	2676	الكويت
1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	1500	نيجيريا
1007	959	959	955	951	946	942	938	934	929	925	921	917	912	908	1007	الجزائر
277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	277	الكونغو
177	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	169	177	الجابون
70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	70	تانيا الاستوائية
24135	23096	23096	22966	22835	22670	22507	22342	22180	22015	21850	21687	21523	21357	21227	23835	دول أوبك
9949	9449	9449	9410	9371	9331	9292	9253	9214	9174	9135	9096	9057	9017	8978	9949	روسيا
1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	1753	المكسيك
1628	1550	1550	1543	1536	1530	1523	1516	1509	1502	1495	1489	1482	1475	1468	1628	كازاخستان
841	801	801	798	794	791	787	784	780	777	773	770	766	763	759	841	عُمان
551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	551	أنزويجان
401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	401	ماليزيا
196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	196	البحرين
124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	124	جنوب السودان
83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	83	بروناي
64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	64	السودان
15590	14972	14972	14922	14873	14823	14774	14724	14675	14625	14575	14526	14476	14427	14377	15590	دول خارج أوبك
39725	38068	38068	37888	37708	37493	37281	37066	36855	36640	36425	36213	35999	35784	35604	39425	مجموعه أوبك+

\* تم الاتفاق على زيادة مستوى الإنتاج المستهدف لدولة الإمارات بمقدار 300 ألف ب/ي، وبشكل تدريجي متساوي على أساس شهري، خلال الفترة (يناير – سبتمبر) 2025.

**المصدر:** بيانات محسوبة بناء على القرارات المتخذة خلال الاجتماع الوزاري رقم "37" لدول أوبك والدول المنتجة من خارج أوبك المشاركة في إعلان التعاون.



تجدر الإشارة إلى أن منظمة أوبك تلقت خطط تعويض محدثة من العراق وكازاخستان عن أحجام الإنتاج الزائدة عن المتفق عليه خلال الفترة (يناير – يوليو 2024)، والتي بلغ مجموعها حوالي 1440 ألف ب/ي للعراق و699 ألف ب/ي لكازاخستان. ويوضح **الجدول (14)**، أنه سيتم تعويض جميع أحجام الإنتاج الزائدة بالكامل بحلول شهر سبتمبر 2025.

### الجدول (14) خطة تعويض فائض الإنتاج للعراق وكازاخستان، (ألف برميل/يوم)

الدولة	خطة التعويض					فائض الإنتاج التراكمي الفترة من يناير إلى يوليو 2024
	ديسمبر 2024	نوفمبر 2024	أكتوبر 2024	سبتمبر 2024	أغسطس 2024	
العراق	110	100	95	95	90	1440
كازاخستان	54	32	265	28	49	699

الدولة	خطة التعويض								
	يناير 2025	فبراير 2025	مارس 2025	أبريل 2025	مايو 2025	يونيو 2025	يوليو 2025	أغسطس 2025	سبتمبر 2025
العراق	120	120	120	120	105	90	90	90	95
كازاخستان	65	52	39	36	33	18	16	13	1

المصدر: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).

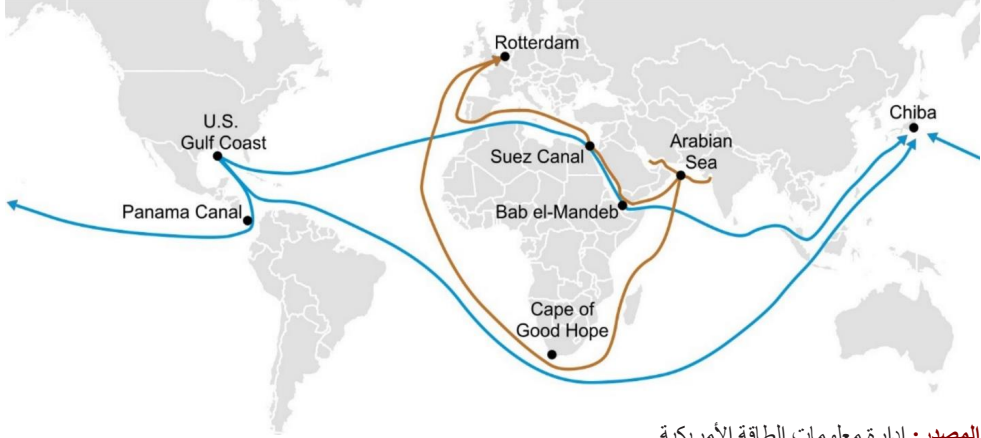
## 2. انخفاض عدد الناقلات التي تعبر البحر الأحمر في عام 2024

انخفضت تدفقات النفط الخام والمنتجات النفطية عبر مضيق باب المندب – نقطة الاختناق<sup>10</sup> الجنوبية عند مصب البحر الأحمر – بأكثر من 50% خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. حيث بدأت بعض السفن في التوجه نحو تجنب نقطة اختناق مضيق باب المندب على خلفية التوترات الجيوسياسية التي بدأت في نوفمبر 2023، وبدلاً من ذلك، اتخذت هذه السفن مسارات أطول وأكثر تكلفة حول طريق رأس الرجاء الصالح في الطرف الجنوبي من قارة أفريقيا، كما يوضح الشكل (24).

<sup>10</sup> نقاط الاختناق هي قنوات ضيقة على طول الطرق البحرية العالمية المستخدمة على نطاق واسع، وهي حاسمة لأمن الطاقة العالمي. ويمكن أن يؤدي عدم قدرة النفط على عبور نقطة اختناق رئيسية، حتى لو كان بشكل مؤقت، إلى تأخير كبير في الإمدادات وزيادة تكاليف الشحن، ومن ثم ارتفاع أسعار الطاقة العالمية.



## الشكل (24) بعض مسارات الشحن التجارية، (10 أكتوبر 2024)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

في هذا السياق، انخفضت كمية النفط الخام والمنتجات النفطية المتدفقة عبر مضيق باب المنذب إلى نحو 4 مليون ب/ي خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 8.7 مليون ب/ي خلال عام 2023. وفي المقابل، ارتفعت كمية النفط الخام والمنتجات النفطية المتدفقة عبر طريق رأس الرجاء الصالح من 6 مليون ب/ي إلى 9.2 مليون ب/ي خلال نفس الفترة. وتنامت المخاوف بشأن إغلاق مضيق هرمز – أهم نقطة عبور للنفط في العالم، حيث بلغ متوسط تدفقات النفط عبر مضيق هرمز في عام 2023 نحو 20.9 مليون ب/ي، أو ما يعادل حوالي 20% من إجمالي الطلب العالمي، كما استحوذ مضيق هرمز على نحو خمس تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية في عام 2023.

### 3. اضطرابات الإمدادات النفطية الأمريكية بسبب موسم الأعاصير

تأثرت الإمدادات النفطية ببدا موسم الأعاصير في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اجتاحت الإعصار Beryl ولاية تكساس في شهر يوليو 2024، ورغم ضعف الإعصار وتحوله إلى عاصفة استوائية في غضون ساعات قليلة، إلا أن آثاره على البنية التحتية للطاقة كانت ملحوظة لعدة أيام على طول ساحل الخليج الأمريكي، حيث تم إيقاف أقل من 10% من إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، وانخفض معدل تشغيل المصافي من 97% إلى 93% خلال الأسبوع المنتهي في 12 يوليو 2024



نتيجة انقطاعات التيار الكهربائي، بما في ذلك مصفاة Marathon التي تبلغ طاقتها التكريرية نحو 593 ألف ب/ي، وتم إيقاف عمليات خط أنابيب Explorer مؤقتاً بين ولايتي تكساس وأوكلاهوما. كما اجتاحت الإعصار Francine ساحل ولاية لويزيانا في منتصف شهر سبتمبر 2024، قبل أن يتم تخفيض شدته إلى عاصفة استوائية، مما أدى إلى تأثر بعض البنية التحتية للطاقة على طول ساحل الخليج الأمريكي من ولاية لويزيانا إلى ولاية ألاباما، حيث تم إيقاف نحو 42% من إنتاج النفط الخام و53% من إنتاج الغاز الطبيعي في خليج المكسيك بشكل مؤقت، مع إخلاء 169 منصة إنتاج نفط بحرية، وتراجعت معدلات تشغيل العديد من مصافي التكرير حول كل من مدن Baton Rouge و Lake Charles و New Orleans التي تبلغ طاقتها التكريرية المجمعة حوالي 3 مليون ب/ي أو ما يقرب من 17% من إجمالي طاقة التكرير في الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت العديد من الموانئ على ساحل الخليج الأمريكي المسؤولة عن أكثر من 95% من صادرات النفط الخام الأمريكية بفرض قيود أو الإغلاق بشكل مؤقت.

وفي أواخر سبتمبر، اجتاحت الإعصار Helene ولاية فلوريدا الأمريكية، محدثاً اضطرابات كبيرة في البنية التحتية للطاقة، حيث قامت العديد من الشركات بما في ذلك BP و Chevron و Equinor و Shell بإخلاء منصات النفط البحرية، مع إيقاف مؤقت لنحو 29% من إنتاج النفط في خليج المكسيك (511 ألف ب/ي)، وأغلقت العديد من الموانئ على طول ساحل الخليج الأمريكي، وتوقفت حركة السفن من وإلى ميناء Tampa Bay الذي يمر عبره أكثر من 17 مليون طن من المنتجات المرتبطة بالبترول والغاز الطبيعي.

## سادساً: التطورات المتعلقة بتغير المناخ

### 1. دور تغير المناخ في زيادة نشاط الأعاصير<sup>11</sup>

تطور موسم الأعاصير الأطلسية لعام 2024 بشكل سريع ليصبح أحد أكثر المواسم نشاطاً وكثافة في التاريخ الحديث. ومع اقتراب ذروة الموسم، أصدرت الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي تحديثاً صادمًا، حيث توقعت مستوى أعلى من المعدل الطبيعي لنشاط الأعاصير. تجدر الإشارة إلى أنه مع ارتفاع درجات الحرارة العالمية، ارتفعت أيضاً درجات حرارة سطح البحر، والتي توفر الطاقة اللازمة لتكوين الأعاصير وتكثيفها. وقد ارتبط ارتفاع درجة حرارة المحيطات بالأعاصير الأكثر تواتراً وكثافة، مع سرعات رياح وهطول أمطار بشكل أكبر. بالإضافة إلى ذلك، ساهم تغير المناخ في ارتفاع مستويات سطح البحر، مما أدى إلى تفاقم آثار العواصف وحدوث فيضانات ساحلية أكثر شدة. كما أصبح التكثيف السريع – حيث تزداد سرعة رياح العاصفة بشكل كبير في فترة قصيرة – أكثر شيوعاً، وهو اتجاه مرتبط بمياه المحيط الأكثر دفئاً. بالإضافة إلى هذه التغيرات، كان هناك تحول ملحوظ في التوزيع الجغرافي للأعاصير. تاريخياً، أثرت معظم الأعاصير في حوض المحيط الأطلسي على منطقة البحر الكاريبي وجنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية. ولكن، شهدت الأعوام الأخيرة زيادة في العواصف التي أثرت على مناطق أبعد إلى الشمال، بما في ذلك شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية وأجزاء من أوروبا، وهي مناطق أقل عرضة لمثل هذه الأحداث عادة.

ومن أوضح الأمثلة على تلك التغيرات، هو الإعصار Helene الذي تسبب في حدوث اضطرابات كبيرة في الإمدادات النفطية الأمريكية، حيث امتد على مسافة 640 كم، بسرعة تجاوزت 210 كم/ساعة، تسببت شدته كإعصار من الفئة الرابعة في أضرار واسعة النطاق في العديد من الولايات الأمريكية. ولعب تغير المناخ دوراً رئيسياً في تزايد قوة الإعصار Helene، بسبب درجات حرارة المحيط الأكثر دفئاً، وهي نتيجة مباشرة للاحتباس الحراري العالمي، مما ساهم في تكثيف العاصفة السريع وساعد في الحفاظ على قوتها. وأدت درجات حرارة سطح البحر المرتفعة وزيادة الرطوبة الجوية إلى هطول أمطار غزيرة وتفاقم الفيضانات التي دمرت المناطق الداخلية.

<sup>11</sup> The 2024 Atlantic Hurricane Season: A Critical Turning Point, Environment+ Energy Leaders, 11 Oct. 2024



بالإضافة إلى ذلك، يرتبط تغير المناخ بالأعاصير الأبطأ حركة، كما أظهر الإعصار Helene، وهو ما أدى إلى إطالة أمد التأثيرات المدمرة للإعصار على المناطق المتضررة.

## 2. الانعكاسات المحتملة لتغير المناخ على الطاقات المتجددة<sup>12</sup>

تعتمد مصادر الطاقة المتجددة بشكل رئيسي على البيئة، ومن ثم فإن العرض والطلب على الطاقة المتجددة يتأثران بتغير المناخ مثل، ارتفاع درجات الحرارة والجفاف وتغير أنماط هطول الأمطار والفيضانات وحرائق الغابات. فعلى نطاق الطاقة الشمسية، تؤدي الحرارة المرتفعة إلى جعل الألواح الشمسية أقل كفاءة، ولا تساعد الليالي الأكثر دفئاً على تبريد البنية التحتية للنظام الشمسي – مما يؤدي إلى إجهادها وتقليل الكفاءة. كما تزيد موجات الحر من الطلب على التبريد، مما يجهد الشبكة ويمكن أن يؤثر على قدرة النظام على توليد ونقل الطاقة. وقد تؤدي الأدخنة الناجمة عن حرائق الغابات إلى تقليل كمية الإشعاع الشمسي التي تصل إلى الألواح وتقليل الناتج الشمسي. وتقل الأعاصير – لا سيما الأعاصير المدارية – من توليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية. ويمكن لأي طقس متطرف آخر، لا سيما مخاطر الرياح، أن يلحق الضرر بالبنية التحتية للطاقة الشمسية.

أما فيما يخص طاقة الرياح، يمكن للأعاصير أن تغير أنماط وشدة الرياح، مما يؤدي إلى تقلبات في توليد الكهرباء. كما يمكن أن تجبر الرياح الشديدة توربينات الرياح على التوقف تماماً لمنع الضرر عندما تتجاوز سرعة الرياح حداً معيناً. ويمكن أن تؤدي درجات الحرارة الباردة ورواسب الجليد على التوربينات إلى تقليل توليد الرياح، حيث تسببت العاصفة الشتوية Uri في عام 2021 بانقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع بولاية تكساس الأمريكية، في ظل تجمد توربينات الرياح وانقطاع خدمات الغاز والفحم. وقد تتضرر محطات الرياح البحرية بسبب تأثيرات تغير المناخ.

والطاقة الكهرومائية هي الأخرى معرضة لتأثيرات تغير الحرارة والجفاف، حيث تؤدي درجات الحرارة المرتفعة إلى انكماش الأنهار الجليدية وانخفاض ذوبان الثلوج في بعض المناطق، كما أن زيادة التبخر وقلة هطول الأمطار تقلل من كمية المياه والقدرة على توليد الطاقة الكهرومائية. ويمكن أن تؤثر التغيرات في أنماط هطول الأمطار وتدفق الأنهار أيضاً على الطاقة الكهرومائية، فضلاً عن أن الأمطار الغزيرة والفيضانات تؤدي إلى إتلاف البنية التحتية للسدود المائية.

<sup>12</sup> State of the Planet, Columbia Climate School, 31 Oct. 2024.

ومن جانب آخر، يؤثر تغير المناخ على درجات الحرارة وأنماط هطول الأمطار ومستويات ثاني أكسيد الكربون، ويجعل حدوث الجفاف وحرائق الغابات أكثر احتمالية، وكل ذلك من شأنه أن يؤثر على إنتاج طاقة الكتلة الحيوية من خلال إتلاف المحاصيل والغابات، وتغيير مواسم ومعدلات النمو، وكيمياء التربة، وزيادة الآفات وأمراض المحاصيل. بينما تُعد الطاقة الحرارية الأرضية، التي تعتمد على توليد الحرارة من باطن الأرض، هي مصدر الطاقة المتجددة الأقل تأثراً بتغير المناخ. ومن المرجح أن تتسبب تأثيرات تغير المناخ في عدم تطابق العرض والطلب في العديد من أجزاء العالم، وخاصة تلك التي يعتمد نظام الطاقة فيها بشكل أكبر على الطاقة المتجددة، وهو ما قد يؤدي إلى انقطاع التيار الكهربائي وسلسلة من العواقب، أهمها زيادة معضلة الطاقة الثلاثية المتمثلة في أمن الطاقة واستدامتها والقدرة على تحمل تكاليفها. هذا ومن الممكن أن تجعل التكنولوجيات الجديدة مصادر الطاقة المتجددة أكثر قدرة على التكيف، حيث تساعد أجهزة الكشف عن سرعة الرياح وأجهزة الاستشعار المثبتة على التوربينات في التنبؤ بظروف الرياح، وبعض التوربينات مجهزة بأجهزة لمنع تراكم الجليد، كما يجري تصميم توربينات الرياح لتحمل الأعاصير من خلال تعديل ميل شفراتها أو انحناءها، ويجري تطوير بعض الخلايا الشمسية التي تتحمل درجات حرارة أعلى. وبشكل عام، يجب التأكيد على إن نظام الطاقة بأكمله، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، لا بد وأن يصبح أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تأثيرات تغير المناخ.

### 3. انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري العالمي في أعلى مستوياتها على الإطلاق

يشير تقرير "فجوة الانبعاثات للأمم المتحدة لعام 2024" الذي ينتبع الفجوة بين انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي الفعلية والمستوى الذي ينبغي أن تكون عليه لتلبية هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة عند 1.5 درجة مئوية وفقاً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، إلى أنه لن يكون من الممكن تحقيق هذا الهدف في غضون بضع أعوام، ما لم تلتزم دول العالم بشكل جماعي بخفض نسبة 42% من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي بحلول عام 2030 ونسبة 57% بحلول عام 2035 في الجولة التالية من المساهمات المحددة وطنياً ودعم ذلك باتخاذ إجراءات سريعة. وبدون تخفيضات جذرية في انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، قد يواجه العالم ارتفاعاً كارثياً في درجات حرارة الأرض بمقدار 3.1 درجة مئوية.



ويُظهر التقرير أنه في عام 2023، سجلت الانبعاثات العالمية رقماً قياسياً جديداً بلغ حوالي 57.1 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 1.3% مقارنة بمستويات عام 2022. ويؤكد التقرير أن عدم التمكن من زيادة الطموح في الجولة الجديدة من المساهمات المحددة وطنياً والبدء في تنفيذها على الفور، من شأنه أن يضع العالم على مسار نحو ارتفاع في درجة الحرارة يتجاوز بكثير ما هو مطلوب بموجب اتفاقية باريس على مدار هذا القرن.

**أما على الجانب الإيجابي،** يُظهر التقرير إمكانات كبيرة لخفض الانبعاثات بما يصل إلى نحو 31 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030، أي حوالي 52% من الانبعاثات المبلغ عنها في عام 2023، وبنحو 41 جيجا طن بحلول عام 2035، مما يساعد في تلبية هدف 1.5 درجة مئوية. وفي هذا السياق، يمكن أن يساهم تعزيز استخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية وطاقة الرياح بنسبة 27% من إجمالي خفض الانبعاثات في عام 2030 و38% بحلول عام 2035. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يوفر الحفاظ على الغابات حوالي 20% من التخفيضات اللازمة. وتشمل الاستراتيجيات الفعالة الأخرى تعزيز كفاءة الطاقة، وكهربة مختلف القطاعات. ومع ذلك، ذكر التقرير أن تحقيق جزء بسيط من هذه الإمكانيات يتطلب تعاوناً دولياً غير مسبوق ونهجاً شاملاً من الحكومات، مع التركيز على تعظيم الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة لتغير المناخ أصدر "التقرير التجميعي للمساهمات المحددة وطنياً" في أواخر شهر أكتوبر 2024، الذي أظهر أن الخطط المناخية الوطنية الحالية بعيدة تماماً عن ما هو مطلوب لمنع الاحترار العالمي من تدمير جميع الاقتصادات، وتعريض حياة مليارات الأشخاص في جميع الدول للخطر. حيث أنه بموجب الخطط الحالية مجتمعة – إذا نفذت بالكامل – ستصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون إلى 51.5 جيجا طن في عام 2030 وهو مستوى يقل بنسبة 2.6% فقط مقارنة بعام 2019. وتشير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن انبعاثات الغازات المسببة للانبعاثات الحراري العالمي يجب خفضها بنسبة 43% بحلول عام 2030، مقارنة بمستويات عام 2019. وبحلول عام 2035، يجب خفض الانبعاثات الصافية العالمية لغازات الاحتباس الحراري العالمي بنسبة 60% مقارنة بمستويات عام 2019. ويُعد ذلك أمراً ضرورياً للحد من الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية خلال القرن الحالي، لتجنب أسوأ تأثيرات التغير المناخي.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

### 1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء

تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام من الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الثالث من عام 2024 بنحو 533 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى حوالي 16.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 595 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى الانخفاض بشكل رئيسي إلى ارتفاع الطلب المحلي وانخفاض الإمدادات من دولة ليبيا، فضلاً عن قرار دول أوابك+ (من ضمنها ست من الدول الأعضاء في أوابك وهي السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر والبحرين) بتمديد تخفيضات الإنتاج، كما يوضح الجدول (15) والشكل (25).

### الجدول (15)

التطور الربع السنوي في كمية وقيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2023-2024)\*

كمية الصادرات (مليون ب/ي)	قيمة الصادرات (مليار دولار)		
16.688	135.3	الربع الثالث	2023
16.626	129.8	الربع الثاني	2024
16.093	117.8	الربع الثالث*	
(0.533)	(12.0)	الربع الثاني 2024	التغير عن
(0.595)	(17.5)	الربع الثالث 2023	

\* بيانات تقديرية.

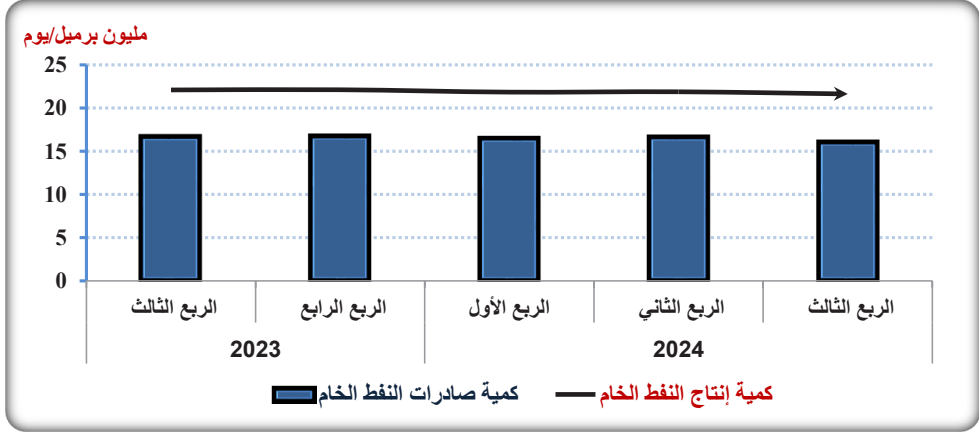
### ملاحظة:

- تم احتساب كمية صادرات النفط في الدول الأعضاء بطرح الإستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

**المصدر:** منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.



**الشكل (25)**  
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوبك،  
(2024-2023)

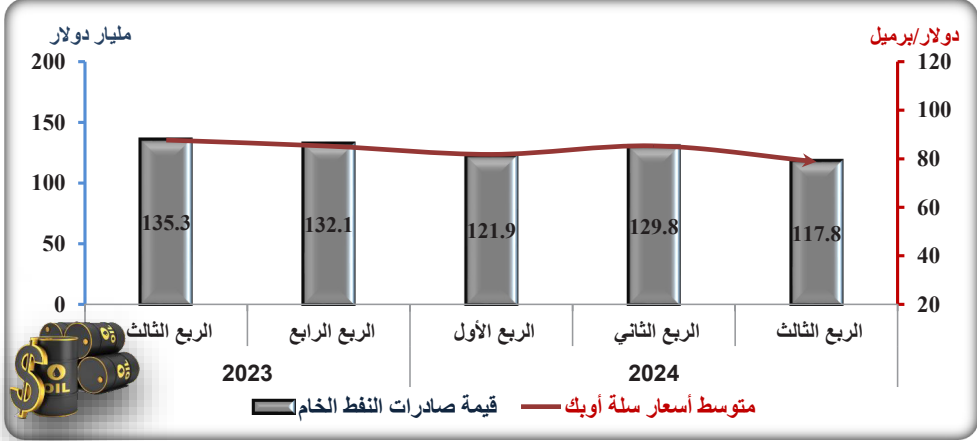


**2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء**

تشير التقديرات الأولية إلى الانعكاس السلبي لانخفاض كمية الصادرات ومتوسط الأسعار الفورية لسلسلة خامات أوبك وخامات الدول الأعضاء خلال الربع الثالث من عام 2024 على قيمة صادرات النفط الخام المقدرة في الدول الأعضاء خلال نفس الربع. فقد انخفضت قيمة صادرات النفط الخام بنحو 12 مليار دولار، أي بنسبة 9.2% مقارنة بالربع السابق لتبلغ نحو 117.8 مليار دولار، وهو مستوى منخفض بحوالي 17.5 مليار دولار، أي بنسبة بلغت 12.9% مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، كما يوضح الجدول (15) والشكل (26).



**الشكل (26)**  
مقارنة أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في أوابك،  
(2024-2023)



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول (أوابك)، تقديرات أولية.

**3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء**

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الثالث 2024. حيث كان لانخفاض العائدات النفطية تأثيراً سلبياً على أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، وعلى الرغم من التحديات المستمرة نتيجة التشنج الجغرافي - الاقتصادي، فقد ظلت اقتصادات الدول الأعضاء ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية، مما ساهم في تباطؤ التضخم وتعزيز الاستثمار وسوق العمل. كما ساعد استمرار نمو النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي على تحقيق توازن مقابل التراجع الذي شهده القطاع النفطي. ويتوقع استمرار تباطؤ نمو القطاع النفطي على المدى القريب، تزامناً مع قرار دول أوابك الأعضاء في مجموعة أوبك+<sup>13</sup> التي أعلنت سابقاً في شهري أبريل ونوفمبر 2023 عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط، تمديد تلك التخفيضات بمقدار 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية شهر ديسمبر 2024، وبعد ذلك سيتم التخلص التدريجي من هذه التخفيضات على أساس شهري اعتباراً من بداية شهر يناير 2025، مع المرونة في إيقاف أو عكس تلك التعديلات حسب الضرورة،

<sup>13</sup> تضم مجموعة أوبك+ ستة من الدول الأعضاء في منظمة أوابك وهي: السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر والبحرين.



وهو ما قد يكون له إنعكاساً سلبياً على الإيرادات النفطية في الدول الأعضاء في منظمة أوبك التي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

ويشير تقرير "أفاق الاقتصاد الأقليمي - الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" الصادر عن صندوق النقد الدولي في نهاية شهر أكتوبر 2024، إلى أن ميزان المخاطر التي تواجه الأفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط لا يزال يميل إلى جانب التطورات السلبية، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية التي يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين بشأن مدة استمرارها ونطاق توسعها. وتشمل مخاطر التطورات السلبية احتمال تدهور الأوضاع الجغرافية - الاقتصادية، وحدث صدمات مناخية، فضلاً عن إمكانية حدوث تباطؤ مفاجئ في الاقتصادات العالمية (لا سيما الاقتصاد الصيني) يؤدي إلى انخفاض الطلب على الطاقة، ويؤثر سلباً على اقتصادات الدول المصدرة للنفط.

### ثامناً: الأفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

#### 1- أسعار النفط الخام:

تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي سينخفض إلى نحو 72 دولار/برميل في الربع الرابع من عام 2024. في حين رفع صندوق النقد الدولي من توقعاته بشأن متوسط أسعار النفط الخام (خام برنت وخام دبي وخام غرب تكساس) في عام 2024 بنسبة 0.9% ليصل إلى نحو 81 دولار/برميل، حيث يتوقع أن تتلقى أسعار النفط دعماً من تخفيضات الإنتاج من قبل دول مجموعة أوبك+، والنمو المستدام في الطلب العالمي على النفط، والتوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، مما سيحد من أثر النمو الملحوظ في الإمدادات من دول خارج مجموعة أوبك+.

يذكر أن سوق النفط العالمية تحيط بها حالة مرتفعة من عدم اليقين يصعب معها تحديد مستوى محدد قد تصله أسعار النفط الخام، ولكن يتوقع أن تتلقى تلك الأسعار دعماً في الربع الرابع من 2024 من تزايد المخاوف بشأن إمكانية اتساع نطاق التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط - وما يرتبط بها من مخاوف حيال أمن الإمدادات وحركة التجارة النفطية، وخفض الصين لأسعار الفائدة المرجعية على الاقراض كجزء من تدابير التحفيز لإنعاش اقتصاد أكبر مستورد عالمي للنفط،

وتوقع استمرار مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سياسة خفض أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى خفض تكاليف الاقتراض ويعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط. ومن العوامل التي يتوقع أن تؤثر سلباً على أسعار النفط الخام خلال الربع الرابع 2024، خفض منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية توقعاتهما بشأن نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2024 وعام 2025، تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين مع استمرار تراجع إنتاج المصافي وواردات النفط بسبب ضعف هوامش التكرير واستهلاك الوقود، وارتفاع إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستويات قياسية جديدة.

## 2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية من الدول غير المشاركة في إعلان التعاون خلال الربع الرابع 2024 بنحو 490 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 53.5 مليون ب/ي. وبشكل عام، يتوقع ارتفاع متوسط تلك الإمدادات في عام 2024 بنحو 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 2.4% مقارنة بالعام السابق، ليبلغ 53.1 مليون ب/ي. ويتوقع أن يحظى نمو الإمدادات النفطية العالمية خلال عام 2024 بدعم أساسي من النفط الصخري الأمريكي، والرمال النفطية في كندا، والمشروعات البحرية في البرازيل، وإنتاج النفط في الصين.

## 3- الطلب العالمي على النفط:

تشير توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الربع الرابع من عام 2024 بحوالي 880 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 105.6 مليون ب/ي، حيث يتوقع ارتفاع الطلب في دول آسيا والمحيط الهادئ الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدعم من الانتعاش التدريجي في الاقتصاد الياباني وهو ما يدعم التعافي المطرد في حركة النقل الجوي وزيادة نشاط القيادة وتحسن صناعة البتروكيماويات. وفي الصين، يتوقع أن يتلقى الطلب على النفط دعماً من التدابير التحفيزية المالية والنقدية لتحفيز النشاط الاقتصادي – لا سيما في قطاع الإسكان – مما يؤدي بدوره إلى تأثير إيجابي عام على القوة الشرائية للمستهلكين، ومن المتوقع استمرار تعافي السفر الجوي وحركة التنقل على الطرق، مع تعافي القطاع الصناعي، ويتوقع أن يكون هناك طلب عالمي قوي على السلع النهائية للتصدير في نهاية العام وهو ما يغذي الطلب على المنتجات البتروكيماوية، ويظل الطلب على المنتجات البترولية المستخدمة كمواد خام



أولية في صناعة البتروكيماويات قوياً على خلفية الإضافات الجديدة للقدرات الإنتاجية. ويتوقع ارتفاع الطلب على النفط في الهند بدعم من استمرار النشاط الاقتصادي تزامناً مع الزيادة المقترحة في الإنفاق الرأسمالي على تعزيز النشاط الاقتصادي، استمرار تعافي السفر الجوي في ظل استكمال أساطيل شركات الطيران الهندية بـعدد 84 طائرة إضافية خلال العام الحالي، فضلاً عن الاحتفالات السنوية التقليدية التي تزيد نشاط النقل وتعزز الطلب على الغازولين. كما يتوقع أيضاً ارتفاع الطلب على النفط في أفريقيا ودول أوراسيا.

**وبشكل عام،** يتوقع ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط خلال عام 2024 بحوالي 1.9 مليون ب/ي، أي بنسبة 1.9% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 104.1 مليون ب/ي، وهو مستوى أقل من التوقعات السابقة البالغة 2 مليون ب/ي. كما يتوقع ارتفاع الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال عام 2024 بنحو 130 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى حوالي 45.8 مليون ب/ي، مع استحواذ دول الأمريكيتين بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا النمو بشكل كامل تقريباً. ويتوقع أيضاً ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.8 مليون ب/ي، أي بنسبة 3.2% مقارنة بالعام السابق، ليلبغ حوالي 58.4 مليون ب/ي، مع استحواذ الدول الآسيوية – بما في ذلك الصين والهند – على الجزء الأكبر من النمو المتوقع.

تجدر الإشارة إلى أن التوقعات لا تزال خاضعة لحالة من عدم اليقين مرتبطة بالعديد من الشكوك والمخاوف، أهمها: التباين في تعافي أداء الاقتصادات العالمية، واستمرار التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا، وهو ما كان له دوراً رئيسياً في قرار مجموعة دول أوبك+ التي أعلنت سابقاً في شهري أبريل ونوفمبر 2023 عن تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها من النفط الخام، بما في ذلك السعودية والكويت والإمارات والعراق والجزائر وعمان وروسيا وكازاخستان، تمديد تلك التخفيضات البالغة 2.2 مليون ب/ي حتى نهاية شهر ديسمبر 2024، وبعد ذلك سيتم التخلص التدريجي من التخفيضات على أساس شهري اعتباراً من 1 يناير 2025، مع المرونة في إيقاف أو عكس تلك التعديلات حسب الضرورة، وإعادة التأكيد على الالتزام بتعويض كامل حجم الإنتاج الزائد عن المستهدف بحلول شهر سبتمبر 2025. ويعكس ذلك الجهد المستمر والدؤوب لتعزيز الجهود الاحترازية الهادفة لتحقيق توازن واستقرار السوق النفطية العالمية.





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)